مقالات منشورة فى الصحف الورقية عن اللغة العربية وتعريب التعليم

للأستاذ الدكتور محمد يونس الحملاوى

أستاذ هندسة الحاسبات، كلية الهندسة، جامعة الأزهر
mhamalwy@hotmail.com

آليات للحفاظ على لغتنا العربية

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٠ - ٠٣ - ٢٠١٧

فى أحد اجتماعات جامعة الدول العربية منذ سنوات تحدث أحد أساتذة جامعاتنا باللغة الإنجليزية رغم أن غالبيتنا كانوا عربا ورغم وجود ترجمة فورية فى اللقاء مما حدا برئيس الجلسة (على غير المعتاد فى اجتماعاتنا) إلى أن ذكره فور انتهاء كلمته بأن العربية هى لغة الحوار وهو ما دعا المتحدث إلى مغادرة الاجتماع. تذكرت هذا حين حضرت منذ أيام اجتماعًا آخر فى نفس الجامعة بدأها رئيس الاجتماع بألا يقتصر اجتماعنا على مجرد اللقاء وتطرق إلى رغبته فى إنجاز خطوة حقيقية للنهوض باللغة العربية رغم ما سرده من عدم تعاون عدة جهات فى سبيل إنجاز استراتيجية عربية للنهوض باللغة العربية وهو موضوع اللجنة. ورغم أن بعض المندوبين كان حضورهم فقط لطلب عقد اجتماع آخر لمناقشة أحد بنود جدول الأعمال إلا أن ما ساد فى الاجتماع من رغبة فى إنجاز المهمة غلب على تلك السلبيات وأثمر عن وضع توقيتات محددة لتجميع كل ما تم طرحه من مبادرات فى موضوع اللجنة وتحديد موعد اجتماعها القادم، وتجاوز الشق الشكلى ليعرض الوفد العراقى تجربة رائدة فى التعامل مع قضية اللغة العربية دون الدخول فى جوانب تاريخية يعرفها القاصى والدانى.

كان مجمل النهج العراقى مختلفًا عن غالبية الأطروحات التى تركز على أن الحل فى التعليم الأولى والذى أرى شخصيا أنه مطلب حق يراد به باطل، لأن الوضع اللغوى العربى لا يحتمل الإمهال ولابد من معالجة القضية من عدة وجوه منها، بل وأهمها، إصلاح الخلل البنيوى فى وضع اللغة العربية فى استخدام اللغة العربية وعدم تهميشها فى التعليم الأساسى والتعليم العالى باستخدامها كوسيط تعليمى وحيد لمختلف العلوم مع الاهتمام باللغات الأجنبية كلغات وليس كوسيط تعليمى وذلك فى سن مناسبة. ومن هنا تأتى قضية تعريب التعليم الجامعى على رأس أولويات استخدام اللغة العربية فى المجتمع بكافة مناشطه وعدم تهميشها بطردها من المجالات العلمية الحياتية.

كان النهج الذى عرضه الوفد العراقى مختلفًا حيث ركز على خريجى منظومة التعليم ككل كخطوة أولى تستتبعها خطوات أخرى تصل إلى التعليم الأساسى وما قبله، حيث أشار إلى تجربة اللجنة الدائمة للحفاظ على سلامة اللغة العربية التابعة لمجلس الوزراء العراقى والتى تقوم بعقد دورات إلزامية لجميع موظفى الدولة فى مختلف القطاعات المدنية والتعليمية والثقافية والعسكرية والقضائية يشترط فيها النجاح كى يتمكن الخريج من معاودة نشاطه العملى فى دوائر الحكومة. كما تعقد اللجنة دورات أخرى لمنتسبى الدراسات العليا لا يتم منح شهادة التخرج قبل اجتيازها، بالإضافة إلى دورات فى العربية لأعضاء هيئات تدريس الجامعات.

والمفيد فى التجربة أن تشكيل اللجنة عام ٢٠١٢م واكبه تحرك على عدة أصعدة وتشكيل مكاتب فى الدوائر الحكومية بغية تنفيذ مهمتها الأساسية وهى الحفاظ على سلامة اللغة العربية باستخدامها وهو نهج مبتكر فى التعامل مع المشكلات رغم ما يمر به العراق من أوضاع صعبة، ولكن يبدو أن الولادة تأتى من رحم المعاناة كما يقول المثل، فالوضع التشرذمى غير العربى بالعراق قد أظهر للعرب أن لغتهم هى هويتهم الحاضنة لهم ولجميع العراقيين، وأنه لا مناص من التشديد على تفعيل قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية لعام ١٩٧٧م. ولعلى لا أبالغ حين أخذتنى الغيرة الحميدة لأتمنى تفعيل قانون مجمع اللغة العربية بالقاهرة لعام ٢٠٠٨م بإلزام المجمع بمراقبة سلامة اللغة العربية وإعداد تقرير سنوى عن وضعها واتخاذ كل الإجراءات لذلك، لتقودنى إلى التندر بمطالبة البعض بسن تشريع جديد قبل استنفاد ما خوله (بل ألزمه) القانون!

منطق اللامنطق.. عن اللغة أتحدث

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى **الأهرام المسائى** يوم ٣١ - ٠٣ - ٢٠١٧

أتذكر أننى استمعت بإمعان لحديث سياسى لعلى صبرى نائب رئيس الجمهورية فى ستينيات القرن الماضى لأخرج من الحديث بلا نتيجة كونه حديثا بلا كلام. لم تفارق مخيلتى تلك الحادثة ولكنها قفزت لذهنى حال حضورى صالونًا ثقافيًا عن اللغة فى التعليم تحدث المحاضر فيها لأكثر من ساعة دون الوصول لنتيجة مما حدا بالبعض أن يسأله عن دورنا ودار الحديث بلا كلام ليذكرنى بحديث على صبرى وبجدليات أعضاء منظمة الشباب. الطريف فى الأمر أنه حين تأخر المحاضر أدار المضيف حوارا لأكثر من نصف ساعة قبل المحاضرة حول نفس موضوع المحاضرة ضم أستاذًا بكلية العلوم (عضو أعلى هيئة لغوية مصرية) وأستاذًا آخر بكلية الهندسة لخصها المضيف للمحاضر بقوله: الأمر العجيب أن يدرس ويدافع من هو خارج أعلى هيئة لغوية مصرية عن تعريب التعليم ويرفض عضو هيئتكم تعريب التعليم والتدريس بالعربية؟ حينئذ لم يحرك المحاضر (والذى هو أمين عام تلك الهيئة اللغوية) ساكنًا عند سماعه ذلك الملخص، وانطلق وكأن شيئًا لم يحدث مبينًا ضيق ذات اليد معنويًا واستطرد فى دعواه أن قضية اللغة العربية تحتاج إلى استصدار قرار سياسى بالبدء فى تعريب التعليم ومختلف أوجه الحياة! وتذكرت ساعتها كيف يمكن أن تتفرق الأمور بين القبائل! لقد حجب المحاضر عن مسامعنا القانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠٠٨م والذى ينص على أن تلتزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها بتنفيذ ما تصدره تلك الهيئة من قرارات لخدمة سلامة اللغة العربية، وتوحيد ما فيها من مصطلحات، وإحلالها محل التسميات الأجنبية الشائعة فى المجتمع. وتقوم تلك الهيئة من خلال لجانها النوعية المختصة بتحقيق هذا الدور، وتذليل أى صعوبات تواجهه، ومتابعة تنفيذه وتقييم مستوى الأداء فيه. ويعتبر هذا الالتزام أحد الواجبات العامة الملقاة على العاملين كل فى حدود اختصاصاتهم، ويترتب على مخالفة هذا الالتزام انعقاد المسئولية التأديبية للمخالف. وينشأ مكتب بالهيئة لتلقى الشكاوى بشأن المخالفات التى ترد على هذا الالتزام وتحقيقها، وتقوم الهيئة بإعلان تقرير سنوى عن حالة اللغة العربية، وما تتعرض له قراراتها من مخالفات. ولنتساءل عن أى قرار سياسى نتحدث إذا أصدر أعلى مسئول بالدولة قانونًا يحدد ما يجب على الجهة أن تقوم به؟! ودعونا نتساءل هل قامت تلك الهيئة بما أوجبها به القانون؟ وهل معنى القرار السياسى أن يصدر المسئول تعليماته لكل مؤسسة ولكل هيئة ولكل فرد فى المجتمع أم أن تلك مسئولية القوانين والقرارات العامة التى يصدرها، أم أننا نغلف تقاعسنا ونحاول تعمية الجموع بمنطق اللامنطق؟

كان ذلك اللقاء كاشفًا لآلية عمل إحدى هيئاتنا العلمية التى وضع المشرع على عاتقها مسئولية محددة بموجب قانون محدد أصدرته أعلى سلطة فى الدولة وأقره نواب الشعب ثم يتساءل أمينها العام عن القرار السياسى الذى يوجب قيام هذه الهيئة بدورها! لم أتعجب من منطق ما حدث لأنه منتشر فى العديد من معاهدنا العلمية للأسف، ولكن أسفى زاد على ما آلت إليه أمورنا العلمية فهى مقياس لما يمكن أن يؤول إليه مجمل حياتنا! ولنتذكر أنه رغم العديد من قرارات وزراء الصحة العرب وعمداء كليات الطب العرب بتعريب تدريس الطب إلا أن ذلك لم يحدث باستثناء سوريا والعراق وبعض الكليات فى بعض أقطارنا العربية، ورغم قرارات مؤتمرات القمة العربية مؤكدة إيلاء اللغة العربية وضعها الطبيعى فى أقطارنا العربية، إلا أن الأمر يتحطم على أيدى بعض أساتذتنا الجامعيين.

برن التى لا نعرفها

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٠٧ - ٠٤ - ٢٠١٧

تأسست مدينة برن التى يبلغ متوسط ارتفاعها عن سطح البحر ٥٤٢م فى القرن الثانى عشر الميلادى فى شبه جزيرة شَكَّلها نهر الآر، ولكنها سرعان ما نمت خارج الحدود الطبيعية للنهر ولهذا نجد العديد من الجسور على النهر. ولا تزال المدينة تحافظ على طابع العصور الوسطى الذى بنيت فيه. نضمت المدينة إلى الاتحاد السويسرى بعد تأسيسها بقرن ونصف. ولم تعترك المدينة احتلالاً إلا عام ١٧٩٨م عندما احتلتها القوات الفرنسية إبان الثورة الفرنسية ليتم تحريرها عام ١٨١٥م. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أصبحت برن عاصمة سويسرا رغم كونها رابع أكبر مدنها حيث يعيش فيها فقط حوالي١٢٧ ألف شخص يتحدث معظمهم الألمانية ولا تزال ثلث مساحتها التى تبلغ٥٢ كيلومترا مربعا (١٪ من مساحة القاهرة) غابات وخمسها أراض زراعية والباقى موزع على نشاطات أخرى.

فى عام ١٨٨٦م تم توقيع اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية بمدينة برن، ثم عدلت بباريس وبرلين وبرن وروما وبروكسل واستكهولم بدءً من عام ١٨٩٦م لتصل إلى صيغتها النهائية عام ١٩٧٩م. والاتفاقية التى وقعت عليها مصر عام ١٩٧٧م بها العديد من المزايا للدول النامية ولبعض اللغات ومنها اللغة العربية لأغراض التعليم المدرسى والجامعى والبحث، لتتيح لأى من مواطنى أية دولة الحصول على ترخيص بترجمة أى مصنف (منها الكتب) إذا انقضت فترة ثلاث سنوات اعتبارًا من تاريخ أول نشر للمصنف، دون أن تنشر ترجمة لهذا المصنف بلغة عامة التداول فى هذه الدولة بواسطة صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه، وبالتالى نشر هذه الترجمة فى شكل مطبوع أو فى أى شكل مماثل آخر من أشكال النقل. وأجازت الاتفاقية (باتفاق إجماعى من جانب الدول التى لها نفس اللغة المتداولة)، فى حالة الترجمات إلى تلك اللغة، أن تستبدل بفترة الثلاث سنوات فترة أقصر على ألا تقل هذه الفترة عن سنة واحدة. وهو ما يعنى إمكانية أن نترجم وننشر العلم لتنهض أمتنا بأقل قدر من النفقات إن أردنا، ولكن يبدو أننا لا نريد! منذ أيام فى اجتماع بجمعية هندسية أفاض مدير إحدى المكتبات الكبرى الحديث عن إتاحة المعرفة للشباب رفعًا لمستواهم الفكرى متناغما مع الكثير مما نشاهده فقط فى الإعلام المسئول وغير المسئول بصورة أشعرت الحضور بمصداقية تحطمت عند سؤالى له عما تقوم به المكتبة من إتاحة الكتب للجمهور وعن حق المؤلف ليفاجئنى بتعريف غريب للمادة ١٦٠ من قانون الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م والتى تشير إلى أنه بعد وفاة المؤلف بخمسين سنة تنتهى الحماية المالية للمؤلف ويسقط فى المجال العام؛ حيث أشار

الى أن إمكانية الإتاحة فى المجال العام فقط فى حالة إعادة كتابة المؤلف كتابةً وليس استنساخًا ولا ينطبق على المؤلف المطبوع؛ وهو لَىْ للنص الصريح للإتاحة فى المجال العام يقيد ذلك الحق ويتعارض مع دعوى نفس الشخص قبلها بدقائق من دعم نشر العلم إعلاميًا! بل الأدهى أننا حينما تطرقنا إلى اتفاقية برن لم أجد منه أدنى اهتمام بالاستثناء المنصوص عليه فى الاتفاقية التى يمكن أن تدفع حركة العلم بمجتمعنا وكأن العلم هو الروايات (لا يشملها استثناء اتفاقية برن). لم أتعجب من رد الفعل وبالتالى طرحت مقترحين أولهما عقد ندوة لمعرفة حقوقنا وواجباتنا طبقًا لبرن وثانيهما تكفل تلك المكتبة بترجمة كتب علوم تطبيقية إلكترونيًا (حاليًا لا ترقى الترجمات الإلكترونية للمستوى المطلوب) وألتكفل بإعادة صياغة تلك الترجمات بشكل سليم بلا مقابل بشرط إتاحتها للجميع مجانًا. وأتمنى ألا يطول بنا زمن تلقى الرد!

نظرتنا الثقافية للغتنا العربية

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢١ - ٠٤ - ٢٠١٧

قد لا يمكنك أن تخطئ كم اللافتات التى تعج بحروف لاتينية فى شوارعنا فى تحد سافر للقانون. والأمر العجيب أن بعض الجهات الرسمية استملحت الأمر وباتت تكتب علاماتها بلغة أجنبية حتى على مركباتها التى تجوب شوارعنا ليل نهار. والأمثلة على ذلك عديدة منها أن احدى شركاتنا الوطنية تسير حافلات خطوطها الأرضية بلافتة حذفت فيها لغتنا العربية رغم أن تلك الحافلات مخصصة لخدمة طواقم المصريين. ولعل هذا المسلك هو الذى حدى بتلك الشركة أن تغير اسمها بالإنجليزية من مصر إير إلى إيجبت إير! يستحضرنى حوار دار فى بروكسل بينى وبين وزير ثقافتنا فى سبعينيات القرن الميلادى المنصرم حول ترجمة كلمة مصر بالإنجليزية لتصبح إيجيبت رغم أن أغلب دول العالم لا تغير اسمها فى اللغات الأجنبية فكان رده أن هذا ما أرادوه فى لغاتهم ولم يعطى سببًا واحدًا لتبنى الاسم الانجليزى لمصر(إيجيبت) بدلاً من الاسم الطبيعى للوطن (مصر)، مما جعل حوارى معه ينتهى بانطباع يشير إلى ثقافة من يتبوأ منصب وزير الثقافة! وقتها قفز لذهنى اسم أندريه مارلو وزير ثقافة فرنسا فى عهد ديجول وكيف استطاع أن يقود ثقافة فرنسا ويرتفع بها مما جعله نبراسًا لبعض وزراء الثقافة فى العالم.

دار حوار على مسامعى بين بعض عمال البناء؛ وبعضهم أمى وبعضهم يحمل شهادة فوق المتوسطة؛ حول المشتريات وكيف أنهم لا يتعاملون بل لا يدخلون المحال التى تكتب أسماءها بحروف أجنبية معلقين على ذلك بأنها ليست لأمثالهم! نفس هذا التعليق سمعت فحواه من بعض أرباب المحال التى أشاروا بأنهم لا يرغبون فى دخول محالهم سوى من يعرف اللغات الأجنبية. تلك الملاحظة التى تسرى بعفوية على ألسنة العمال وبعض أصحاب الأعمال تقوض النسيج المجتمعى وتحدث به شرخًا يصحب ردأه، لأنه لا يقف عن حد الملاحظة بل يتعداه إلى مراحل أخرى كالحقد والكره وما يصاحب ذلك من أمراض اجتماعية تصل لحد الجرائم. قضية لغتنا القومية التى لا نكترث لها ونتشبث بغيرها قضية تستحق أن تُشد لها الرحال لأنها قضية هوية وتنمية وثقافة يحسن بنا أن نتشبث بها وسط الأمواج الثقافية المتلاطمة التى تشدنا لتخلعنا من جذورنا، رغم ما فى كنوز لغتنا من قيم عليا قلما نجدها فى ثقافات أخرى. إن عزوفنا عن تلك القيم لا يعنى أنها ليست بقيم تقدمية تحررية بل لأننا غالبًا لا نريد أن ندفع استحقاق الأمور عالية القيمة!

وسط معاول هدم لغتنا تبرز بين الحين والآخر نبضات نتمنى أن تضئ الطريق بعمل موجب. منذ أيام تشكلت لجنة جامعية من أساتذة الجامعة مهمتها إصلاح اللغة العربية من تسعة أعضاء أغلبهم من كليات للغة العربية وعضوين مشاركين أحدهما أستاذ الاقتصاد والآخر أستاذ الهندسة، ورغم أن اللجنة لم تعقد أى اجتماع منذ

صدور قرار تشكيلها منذ نحو أسبوع إلا أن الأمل يحدونا بنجاعة أعمالها لتصل للب القضية ولا تكتفى باتباع نهج إفشال أى موضوع بتشكيل لجنة لبحثه لأن قرار إنشائها نص على أن مهمتها هى إصلاح اللغة العربية بالمؤسسة التى تتبعها الجامعة. لقد بات إصلاح اللغة أمرًا جد مطلوب للحفاظ ليس فقط على اللغة بل لدفع المجتمع وتنميته بإبراز قيمها السامية محل العزة لمن يدرسها ويطبقها. اللغة ليست عبارة عن كلمات من حروف متراصة بل هى ثقافة وهوية بها تعرف الشعوب والجماعات وبها تتشكل هويتهم.

يقول مصطفى صادق الرافعى: ما ذلت لغة شعب إلا ذل، ولا انحطت إلا كان أمره فى ذهاب وإدبار .

من تشابهات بيئتى التعليم والتعلم

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٩ - ٠٥ - ٢٠١٧

تحدثت منذ أيام مع مدير أحد معاهد التدريب التقنية الحكومية حول اللغة ودورها فى فهم المادة العلمية وتعجب معى لاختيار المتدربين للغة الأجنبية فى التدريب رغم تدنى كفاءة التدريب بتلك اللغة نظرًا لعدم إتقان المدرب والمتدرب لها مقارنة بالعربية ورغم أن غالبية المتدربين من خريجى الجامعات، وأشار إلى أن الغالبية تأتى للتدريب للحصول على الشهادة وليس العلم بحثًا عن وظيفة أفضل أو للترقية فى نفس العمل وهو ما يعنى أن كفاءة العمل ليس لها محل من الإعراب! لم يعد نهج الحصول فقط على الشهادة مقتصر على طلبة المدارس والجامعات بل لقد تعداه إلى قطاع العمل لنتعجب بعدها من تدنى كفاءة مختلف أعمالنا. حين بدأ حفر أول قطار أنفاق فى القاهرة تردد أن الخبرة المكتسبة ستمكن مهندسينا من بناء الخطوط الأخرى ولكن أتيح لمهندسينا فى أول مشروع عدم الالتزام بالحضور فضاعت فرصة اكتساب الخبرة من ذلك الخط الأول وتم نفس الشيء فى الخط الثانى وهكذا دونما محاسبة للمهندسين والفنيين من هيئاتهم ودونما محاسبة لرؤسائهم عن هذه الفرصة التى ضاعت علينا جميعًا. بل إن نقابة المهندسين والتى يناط بها مصلحة المهنة لم تعر الأمر أية التفاتة.

هذا النمط المستهجن فى بناء الخبرات هو نفس ما يتم تلقينه فى الجامعة وفى المدارس حين يصبح ناتج التعليم الوحيد هو الحصول على الشهادة بأى صورة وبأقل جهد وليصبح السؤال الأول فى كل مادة: كيف سيكون شكل الامتحان؟؛ متناسين أننا نفقد فى كل عام بل وفى كل يوم ملايين ساعات العمل التى يمكن باستغلالها، دفع المجتمع للأمام.

يتعجب المستعرب اليابانى نوبواكى نوتوهارا فى كتابه: العرب وجهة نظر يابانية؛ من تضحية المجتمع العربى بالأفراد الموهوبين وبالأفراد المخلصين إضافة إلى غلبة عدم الشعور بالمسئولية تجاه المجتمع وتجاه الوطن على سلوك الناس مما يجعل التضحية بمن يضحى من أجل المجتمع بالمجاهرة بالحق أو بالوقوف ضد الممارسات الخاطئة نمطًا عامًا حيث يضع البعض تلك التضحية من هؤلاء الأفراد الشجعان محل سخرية وكأنما التصدى للخطأ أمر مستهجن بل إن البعض ليتعامى عن مساندة هؤلاء الطليعة وكأن الأمر شخصى بحت حين يتعرضون للاضطهاد أو للعقاب أو لغير ذلك من أشكال التعامل السلبى وعليهم أن يتحملوا وحدهم أعباءها وتبعاتها!

منذ عقود انتصر زميل لى لزميل آخر لم يكن يعرفه فى الحق فى موقف عمل رسمى فى مواجهة زميل ثالث لتدور الأيام ليصبح من كان الحق فى جانبه وصديقى أصدقاء وليتبوأ الثالث عمادة الكلية فيتجاوز صلاحياته

متذكرًا تلك الواقعة معتقدًا أنه يملك الآن المنح والمنع، فيتصرف صديقى كأن الأمر غير ذات معنى باعتبار الأعمال العامة تكليفًا وليست تشريفًا فيفقده بذلك لذة التشفى وليثبت صغر قامته؛ ولكن المثير فى الأمر أن المجتمع العلمى داخل القسم والكلية لم يعترض على ذلك التجاوز الذى كان زميلنا المقدام يحاربه لمصلحة الجميع دونما محاباة لأسباب قد تشمل أن بعض من بيده مقاليد الأمور فى هذا المجتمع الصغير (أو المتعاطف معهم) ليس له مصداقية لاتهامه بقضايا سرقة علمية لم تبرئه المحكمة منها ولكن تم تعيينه غصبًا عن القانون الذى يشترط فى موظفى الحكومة حسن السير والسلوك ناهيك عن تسليمه موقع الريادة لطلاب جامعيين ولأعضاء هيئات تدريس بالجامعة، وكأنما يطبق المجتمع نفسه مقولة نوتوهارا بالتضحية بأولئك الأفراد الشجعان الذين يتعاملون مع قضايا الحق والعدل بتصديهم للفساد وللانحراف! تلك الحادثة جعلتنى أتذكر مقولة الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت: فلتحكم على بمن أصبحوا أعدائى.

الترجمة.. والذئب والكلب !

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢٦ - ٠٥ - ٢٠١٧

أثناء حديثى منذ أيام فى إحدى ندواتنا الثقافية عن الترجمة كعامل مهم فى التنمية وجدت المتحدث الآخر على النقيض يوجه حديثه تجاه دحض دورها بل والهجوم على قضية استعمال لغتنا العربية فى التعليم الجامعى، لحين وصولنا لمرحلة نضيف فيها للعلم العالمى وعلى قدر استغرابى لهذا المنطق لأنه يضع العربة أمام الحصان بعكس مكانها الحقيقى لأننا نريد أن ننهض ونوطن العلم التطبيقى من مختلف مصادره أحد أهم متطلبات التنمية فهكذا تُعلمنا جميع تجارب مختلف الدول المتقدمة قديمًا وحديثًا. وإذا به يشير إلى أن لكل تجربة خصوصيتها وهو أمر دحَضْتُه بالمقارنة مع الدول التى سبقتنا تعليميًا حسب التقارير الدولية والتى لها تقريبًا نفس الظروف والثقافة مثل سوريا وتركيا وإيران ومثل تجربة محمد على فى مصر وتغيير إنجلترا للغة التعليم فى مصر فور احتلالها لنا وما حدث فى الجزائر والتى رزحت تحت الاحتلال الفرنسى الذى كان يشيع أن الجزائر امتداد طبيعى لفرنسا جنوب المتوسط وأنها أتت لتنويرها لتصبح نسبة الأمية وقت اندحار فرنسا من الجزائر ٩٥٪.

لم يكن دحضى لفلسفة حديثه ممكنًا إلا بعرضى للأرقام والإحصاءات الدولية التى تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن التعليم والتعلم باللغة القومية (وهى هنا لغتنا العربية) بوابة أساسية للتنمية الشاملة فى أى مجتمع. بقى أن نعرف أن محدثنا صاحب موقف العربة أمام الحصان كان نائبًا لرئيس إحدى أكبر جامعاتنا. كانت خشيتى كبيرة من ترديد البعض هذا الفكر العكسى بلا تأمل، فتوضيح الحقائق مسيرة طويلة تبغى البناء أما الهدم فيسير، وقتها تذكرت كم من الأبواب فتحت وتفتح لمنطق التنمية المضادة وكأنها قدر لا فكاك منه وتمثلت بعض أبيات أحمد شوقى:

برز الثعلب يومًا.. فى شعار الواعظينا

فمشى فى الأرض يهذى.. ويسب الماكرينا

ويقول: الحمد لله .. إله العالمينا

يا عباد الله، توبوا.. فهو كهف التائبينا

واطلبوا الديك يؤذن.. لصلاة الصبح فينا

فأتى الديك رسول.. من إمام الناسكينا

فأجاب الديك: عذرًا.. يا أضل المهتدينا!

بلغ الثعلب عنى.. عن جدودى الصالحينا

عن ذوى التيجان ممن.. دخل البطن اللعينا

مخطى من ظن يومًا.. أن للثعلب دينا

كثيرة هى المواقف العلمية والسياسية التى نجد فيها الناصح اللعين يغرينا بمعسول كلامه لنقتفى أثره وهو الذى أعلن عن نيته فى افتراس مقوماتنا ليُدخلنا فى سرداب التخلف بحجة أن علينا أن ننهض قبل أى شيء بمعونة السيد ذى القبعة لنظل له خانعين، وليوهمنا بأننا الثعالب رغم مواقفه المعلنة وأقواله المثبتة التى مارسها وأعلنها فى أكثر من محفل علمى. القضية ليست أننا لا نعلم بل إننا نعلم ولكن ارتباطنا العاطفى بالذئب يجعلنا نتوهم أن مقولته صادقة وأن أحاديثه السابقة كانت لأسباب أخرى ولأقوام غيرنا. لقد ألقى محدثنا عظة للحضور كى نستمع لنصيحته بأن نترك قضية اللغة القومية جانبًا لحين وصولنا لمصاف الدول المتقدمة، ولم يخبرنا أننا سنفقد تلك العظة كما حدث فى قصة الأطفال الإنجليزية: العظمة والكلب؛ حال مرورنا على أى كوبرى نرى منه صورتنا فى الماء؛ وتناسى أن دفعنا للهروب بذبح ديوكنا فإكثار الذئاب لن يجدى معنا، فنحن على الدرب سائرون نردد الأغنية اللبنانية: أين ستهربون من ردة الغضب، من لعنة الضمير، فهى لعبة المصير. ولحين انهيار الأقنعة وعودة قضية هوية المجتمع وتعريب تعليمه ومناشطه كقضية تنمية حقيقية سنستكمل ترديد بقية كلمات الأغنية: لا لن يجدى الهرب، يا من بنيتم أمنكم بدماء أجساد الصغار، أين ستهربون، لن تستطيعوا غسل هذا العار، يا حضارة الدمار.

لغة المواطن الصالح

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٤ - ٠٧ - ٢٠١٧

حين ننظر إلى منظومة عمل المجتمعات المتقدمة سوف نلاحظ قابلية أغلب جزئياتها للتطبيق على واقعنا المزرى دون قص ولصق ولكن بتنزيل يأخذ الواقع والتاريخ والثقافة بعين الاعتبار كى لا ننتج بؤرًا متنافرة لا تفضى إلى أية تنمية. هناك قيم أساسية تنطلق منها المجتمعات باتت دراستها من الأمور الملحة فى ثقافتنا، ولكن بعين المدقق الخبير. من تلك الأمور التى كثر فيها اللغط لغة التعليم فحين يعتبر العربى الذى لم يحتك بغير مجتمعه أن الرطانة بلغة أخرى سبيل لرقيه الاجتماعى باعتبار أن الآخر متقدم ونحن نرزح تحت عباءة التخلف، فقد تعذره ولكن أى عذر لعلمائنا الذين درسوا فى المجتمعات المتقدمة بلغات تلك المجتمعات وهو معامل مشترك بين مختلف الدول المتقدمة، فلا توجد دولة واحدة متقدمة تدرس أبناءها وتدير حياتها واقتصادها وتنميتها من خلال لغة غير لغتها القومية. العجيب فى الأمر أن العديد من علمائنا يتشبثون بقشرة الحضارة ولا يسبرون أغوارها ويلبسون قبعة الأجنبى متماثلين فى سلوكهم مع المواطن الذى لم يخرج من قريته! لقد أرسل المجتمع العديد من علمائه للدراسة بالخارج أملا فى عودتهم ليقودوا التنمية، ولكن مرت عقود وعقود ومؤشرات تنميتنا تتأخر وكأننا نريد هدم التنمية لأبنائها. هل يمكننا اعتبار ذلك الشخص الذى

خابر آليات التنمية ولم يدفعها، مفيدًا للمجتمع بدرجة زميله الذى غاص فى مشكلات المجتمع بلغته وحاول دفعه للأمام؟ قد يقول قائل أن عدم معرفة قوانين التعليم العام والجامعى وارد ولكن هل عدم المعرفة تلك واردة بالنسبة لقيادات التعليم؟ أين صلاحية المواطن فى شخصية مديرى العملية التعليمية؟ العجيب أن نسبة كبيرة ممن قادوا العملية التعليمية فى مصر ساروا سيرة المواطن البسيط باعتباره المواطن الفصيح دون أن يتساءلوا عن علاقة لغة التعليم بجودته وبتنمية الوطن.

أودت منظومة التعليم فى مجتمعنا بنتائج كارثية منها أن حوالى ثلثى الطلاب فى أكثر من نصف بلدان المنطقة يتخرجون فى مجالات العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية، وليس فى مجالات العلوم الأساسية والرياضيات. وهذا النمط فى الالتحاق هو نقيض النمط الملاحظ فى منطقة شرق آسيا! غالبا ما يتبادر للذهن أن الإنفاق على التعليم فى منطقتنا كعذر لتدنى مؤشرات التعليم ولكننا حين نكتشف أن الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالى الناتج المحلى فى منطقتنا هو ضعف مثيله فى جنوب شرق آسيا وأن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى فى منطقتنا نصف بالمائة فى حين أنه سبعة ونصف بالمائة فى جنوب شرق آسيا، وأن معدل البطالة فى منطقتنا ١٥٪ فى حين أنه ٩٪ فى جنوب شرق آسيا؛ سنضع أيدينا على شماعة التخلف التى يعلق عليها أغلب المسئولين فشلهم فى إدارة قطاعاتهم. التنمية عملية كيميائية تنطلق من مواد موجودة لتنتج مواد جديدة بمواصفات محددة وإلا فهى عملية فاشلة تهدر وقت وطاقات الأمة. والعجيب أن تجهيل المجتمع بسياسات تعليمية متخلفة راهنت على لغة الأجنبى أكثر من مراهنتها على العلم وعلى لغة الوطن، يتم تحت مرئى ومسمع الجميع دون أن يحرك علماؤنا ساكنًا. لقد بُلينا بعلماء ينعقون بما لا يفهمون طالما أنه موافق لهوى من لا يدرك بالكلية أبعاد القضية ويحتاج إلى المعاونة فإذا بمن ظن بهم العلم يفتون بما لا يُنهض الأمة. حدث هذا مرارًا وتكرارًا ولكننا لا نقرأ التاريخ وتناسينا أن للغة دورًا مهمًا فى مسألة القومية وصهر المجتمع سياسيًا وفكريًا فى بوتقة واحدة.

ودعونا نتساءل هل علماؤنا عبء على التنمية أم وقود لها؟!

المقاطعة آلية عمل أم هروب للأمام

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢٨ - ٠٧ - ٢٠١٧

شاركت فى لجنة قومية لوضع استراتيجية للحفاظ على لغتنا العربية طرحت فيها المقاطعة كآلية عمل يمكن من خلالها تحقيق نجاحات فى فضاءات قانونية، فاستغربها زملاء الاجتماع لخروجها عن النص حيث درج واضعو استراتيجيات مختلف أعمالنا (وهى نادرة وللأسف) على مخاطبة الآخر بصرف النظر عن كينونته وإن كان فى الغالب المؤسسات الرسمية دونما مخاطبة أنفسنا. ينطلق طرحى لقضية المقاطعة من عدة مداخل أبرزها أن القانون لم يوضع لتنفذه جهة واحدة بعينها بل على الجماهير المساعدة فى تطبيقه دون أن تنتقص من حق الدولة فى القيام بدورها بل تطبيق لمبدأ المشاركة المجتمعية وإنفاذًا للقانون ذاته وهو ما تلجأ إليه بعض الحكومات حال عدم إمكانها تفعيل مختلف جوانب بعض القضايا فمثلا تنص المادة ٣٣ من قانون باتريوت الأمريكى على وجوب مساعدة المواطنين للجهات الحكومية فى الحصول على المعلومات. حين ننظر إلى قوانين استخدام اللغة العربية والتى لا تكاد تخلوا منها دولة عربية وإلى واقع لغتنا نجد تقاعسًا عن تطبيق القانون من الجهات المسئولة وهو ما يستصرخ المواطن الشريف إلى المعاونة فى إنفاذ تلك القوانين، ولكن كيف ويبدو أنه لا يملك فى الغالب أى قوة أو إمكانات؟ الحقيقة أن السؤال يدعو للتفكر انطلاقا من واجبات المواطن تجاه مجتمعه وتجاه إنفاذ القانون بلا عنف ببذل جهد فى طاقة كل منا وهى مقاطعة تلك

المنتجات وتلك المؤسسات التى لا تلتزم بتطبيق القانون، بل إن التعاون مع تلك الجهات بشراء منتجاتها أو بالترويج لتلك المنتجات سلبًا يدخلنا فى شراك مجتمعى نساعد فيه المخالف على التمادى فى غيه بمخالفة القانون. ونحن هنا لا نقف عند حد التباكى على قانون يتم التغاضى عن تنفيذه لقلة إمكانات التنفيذ أو لضآلة الغرامة المستحقة نتيجة مخالفة القانون أو غيرها من الأسباب التى قد تشمل الفساد بمختلف أنواعه، ولكننا بجعل مقاطعتنا آلية عمل بل وهروبًا للأمام نجعل القضية حية فى أذهاننا وهو أمر يراهن المخالفون عليه!

الجانب الآخر من القضية أن أية أعمال إيجابية تصب فى المجتمع خاصة من هيئات المجتمع المدنى والمثقفين تنفيذًا للقانون أمر يجب تشجيعه ومقاطعة ما ينتهك قوانين المجتمع ماديًا ومعنويًا (سواء أدركت تلك المؤسسات ذلك أم لم تدركه) فسوف تلفت تلك الأعمال السلبية ظاهريًا؛ الإيجابية فعليًا؛ نظر تلك المؤسسات إلى الالتفات لعنصر مهم من عناصر هويتنا وهو لغتنا العربية.

الأمر الآخر الذى يمكن ملاحظته فى أغلب استراتيجياتنا هو غياب فسحة من العمل يمكن ويرغب المواطن العادى فيها فلقد أضحت مساهمته حيوية فى المجتمع سواء فى المجتمعات المتقدمة أم المتخلفة، بل إن تشجيعه للقيام بدوره فى مجتمعاتنا أكثر إلحاحًا. إن إبراز هذا الدور بل وتشجيع القيام به يجب أن يتصدر دور المثقفين فى مجتمعاتنا بتضمين ذلك فى القوانين وفى الاستراتيجيات وغيرها من مناهج العمل دون أن ننتقص من واجب الحكومات والهيئات فى القيام بدورها، لقد باتت لغتنا فى محنة حيث تحاصرها العاميات واللغات الأجنبية وقبل ذلك الشعور بالدونية لغويًا (وهو أمر خاطئ لأن لغتنا قد استوعبت الحضارة العلمية والإنسانية قديمًا كما أنها متفردة ومتميزة من ناحية التراكيب رسمًا ونطقًا وتقنيةً) وهو أمر يستدعى دفع المجتمع بقوة للأمام كى يستوعب آليات التقنيات ويهضمها وهو ما لا يمكن فعله إلا من خلال بوتقة واحدة للمجتمع ككل وهى اللغة العربية. ولتكن مقاطعتنا لمن يهدم لغتنا خطوة فى مسيرة بناء بوتقة قومية لغوية واحدة تتماسك من خلالها جزئيات المجتمع وتستوعب إضافاته وإبداعاته.

اللغة والدستور

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى المصريون يوم ٢٩ - ٠٩ - ٢٠١٢

لمواجهة ما يحيق بأمتنا من تحديات تستهدف مقوماتها، ولإثبات وجودنا الحضارى، وللحاق بالتطورات العلمية المتلاحقة، بات علينا تفعيل دور اللغة القومية فى استنهاض أمتنا للقيام بدورها لإنهاض المجتمع وللحفاظ على كيانه وعلى حسن تفعيل مختلف مؤسساته.. هذا الأمر يتطلب دراسة واقع مختلف مؤسسات المجتمع على الصعيد القومى، وعلى صعيد الأفراد والهيئات، وكذلك دراسة العلاقات البينية بين تلك المؤسسات وبعضها البعض وبين الأفراد المتعاملين معها والمستفيدين من خدماتها، وكذلك بين الأفراد وبعضهم البعض سواء كان ذلك على المستوى القومى أم على مستوى العلاقات بين الأفراد داخل الأسرة الواحدة، حيث إن اللغة لم تعد فقط وسيلة تواصل بل هى وعاء للأفكار وللقيم المجتمعية. لقد غاب عن واقعنا الثقافى، بل وعن واقعنا التنموى- وسط مسيرة أحداث الوطن - دور اللغة فى الحفاظ على هوية المجتمع، ورفع كفاءة منظوماته وعلاقاتها البينية، وهو ما يدعونا إلى الحفاظ على اللغة كوعاء تنموى، وإلى تفعيل دورها.. ولعلنا لا نجافى الواقع إن تغافلنا عن محاولات تفتيت البلدان العربية طبقًا لتقسيمات مفتعلة منها العرقى، ومنها الدينى، ومنها اللغوى، والتى لم يكن لها تأثير على أرض الواقع تاريخيًا، إذ انصهرت ثقافات بلدان أمتنا فى الحضارة العربية التى حملت مشعل التقدم للعالم أجمع لقرون

عديدة فى أطول حضارة علمية عرفها العالم.. لقد بات علينا أن نضع اللغة ومن ثم قضية استخدامها فى مختلف مناحى حياتنا، ومنها التعليم، فى مكانها الصحيح ضمن الأهداف القومية فى مجتمعات مازالت تبحث عن هدفها القومى.

لا تعد اللغة القومية قضية هامشية فى مسيرة البناء إن نحن أخذنا فى اعتبارنا التنمية كقضية محورية، مستخدمين هندسة المجتمع كآلية لتوصيف جزئيات مجتمعنا لرفع كفاءة منظوماته بل وأفراده.. إن المتابع لتاريخ نهضة الأمم سوف لا يخطئ منحنيات صعود الأمم، ومنها صعود الحضارة العربية عقب ترجمة علوم ومعارف مختلف أمم عصرهم، كما لا يخطئ النهضة الأوربية التى تلت حركة ترجمة واسعة وواكبت استخدام اللغات القومية لتحل محل اللاتينية، بل إن بعض الأمم المتقدمة أقامت نهضتها انطلاقًا من لغتها مثل ألمانيا وإيرلندا وفلسطين المحتلة.. نظرًا لما تمتاز به اللغة من تغلغل فى مختلف مفاصل المجتمع لذا كان تصميم المحتل دومًا على إحلال لغته محل لغات من يحتلهم، ليس فقط بهدف نشر ثقافته ولكن أيضًا بهدف تقطيع أوصال تلك المجتمعات لتصب مجهودات أفراده فى مركز وحيد يستطيع توجيهه والسيطرة عليه.. ومن هنا أيضًا كان من أهم مقومات مسيرات التحرر الوطنى استعادة اللغة القومية لدورها الوطنى والثقافى وبالتالى التنموى.. وحينما ندرك أن استيعاب العلم يمر ذهنيًا بعدة مراحل حتى يُنتج إبداعًا وقتها يمكننا النظر إلى قضية اللغة القومية ودورها النظرة الصحيحة، كونها آلية إنتاج مجتمعى ينهل من مختلف مشارب المجتمع ويصب فيها فى ذات الوقت.. ولا يعنى هذا القطيعة مع اللغات الأجنبية بل يعنى الاهتمام بتعلم اللغات الأجنبية كى ننهل منها العلوم والمعارف الحديثة.. وغنى عن البيان أن أكبر آليتى ترجمة فى الوقت الراهن هما الترجمة بين لغات الاتحاد الأوروبى الذى تتمسك كل دولة فيه بلغتها القومية وجميعها دول متقدمة، والآلية الأخرى هى الترجمة بين اليابانية والإنجليزية.. قضية اللغة لم تعد قضية خيار بل قضية وجوب لمن يبغى التنمية، هذه القضية لا تُناقش فى الدول المتقدمة ولكنها تأخذ حيزًا من تفكير النخبة فى الدول المتعثرة والمتخلفة على حد سواء!

ولقضية اللغة عدة جوانب تتمثل فيها العديد من جوانب التنمية، وأولها: المحاكاة السطحية للآخر المتقدم كما شخصها ابن خلدون فى مقدمته من الولع بالمنتصر، ولكن الأمر قد تعدى ذلك إلى الولع بمن كان منتصرًا والولع بمن يمكن أن ينتصر علينا، وكأننا نتمثل قول المفكر الجزائرى مالك بن نبى بالقابلية لأن يحتلنا غيرنا، فبعض من سافر للغرب بهرته قشرة الحضارة ولم يلحظ أن العامل المشترك بين أساطين الحضارة الغربية هو اللغة القومية، ففنلندا ذات الخمسة ملايين والتى تحتل قمة دليل السبق التقنى العالمى (وهو مؤشر دولى لقياس الحالة العلمية للدول)، تدرس بلغتها؛ التى لا يعرفها أحد غير مواطنيها تقريبًا؛ فى جميع المراحل بدءً من الحضانة وحتى الدكتوراه، وتحذو حذوها جميع دول أوروبا مثل المجر (١٠ ملايين نسمة)، والسويد (٩ ملايين)، واليونان (١١ مليونًا)، وإيرلندا (٤ ملايين)، وسلوفينيا (مليونى نسمة)، وإيطاليا (٦٠ مليونًا)، وبالطبع ألمانيا (٨١ مليوناً)، وفرنسا (٦٥ مليوناً)، وكلها دول متقدمة، وكلها لم تنقطع عن العلم فى العالم من خلال آليات الترجمة ومعرفة اللغات الأجنبية للتواصل وليس للتعليم والإنتاج!.. القضية قضية علمية بحتة يتصدرها تساؤل عن جدية أى برنامج تنمية خاصة إذا علمنا أن سرعة قراءة المواطن العربى لنص باللغة العربية يفوق سرعة قراءته لنص بالإنجليزية بمقدار ٤٣٪، وهو ما يعنى إهدار واضح للوقت على مستوى الوطن.

بقى أن نشير إلى أن اللغة آلية انضباط للسلوك المجتمعى لا تحمل أى شبهة عقائدية أو عرقية، فهى مؤشر لانضباط أفراد المجتمع فى سلوكهم وتعاملاتهم العلمية والعملية والفكرية والاجتماعية فى مختلف الدول المتقدمة، ولكن هذا الأمر عندنا وللأسف الشديد تتم مقاومته بالرطانات الأجنبية، وباستخدام العاميات، وبتهميش اللغة من الحياة العلمية والعملية رغم أن انضباط اللغة دعوة إصلاح تصب بالتمام فى مصلحة

الوطن!
وإبرازًا لدور القدوة فيما يتعلق باللغة، نشير إلى دور المفكر الألمانى هندر الذى اعتمد على اللغة وعلى دواعى العزة فى التاريخ الألمانى كى يدعو لتوحيد ألمانيا وقت أن كانت مقاطعات متنازعة؛ قريبة الشبه بوضعنا العربى الحالى؛ ممهدًا طريق الوحدة لبسمارك أول مستشار لألمانيا الموحدة.
إن إقرار وضع مميز للغتنا العربية فى الدستور، متضمنًا واجب الدولة بجلب العلم بلغتنا العربية، وتعليم العلم بلغتنا العربية للجميع، لمطلب قومى يصب فى تنمية الوطن بصورة مباشرة، فلم تعرف البشرية أمة من الأمم لها حظ من التنمية إلا وكان ذلك بلغتها القومية قديمًا وحديثًا.

تعريب العلوم والمفلسون فكريًا

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١١ - ٠٣ - ٢٠١٣

منذ أيام حضرت أحد الاجتماعات الجامعية عن إصلاح الجامعة ولكم كان مثيرا غياب قضية ريادة الجامعة للمجتمع فى تناول المتحدثين لقضية الإصلاح، فباتت الكلمات والمناقشات تتعلق بردود فعل للواقع الحالى وكيفية مجابهته ولم تقفز إلى اضطلاع الجامعة بدور ريادى فى حل مشاكل المجتمع باعتبارها ذخيرة فكرية تنويرية للمجتمع. وكم تمنيت أن يفكر المجتمعون فى حلول جذرية لمشاكل المجتمع تقوم بها الجامعة كنموذج وكقدوة بدلاً من فكر ردود الفعل السائد فى أغلب مناحى حياتنا، والذى مازلنا نتقمصه. مازال أغلبنا يفكر بفكر المعارضة وليس بفكر الفاعل رغم وجود فرصة حقيقية للمبادأة فى تنمية الوطن. ورغم وجود سجال حيال قضية التمويل التى طرحت فى الاجتماع من خلال تبرعات رجال الأعمال إلا أن النقاش لم يتطرق للاستفادة من الإمكانات الحالية للجامعة فى حل مشاكل المجتمع كمصدر أساسى لتمويل البحث العلمى فى الدول المتقدمة، كما لم يتطرق للمبادأة فى شراكة جامعية حقيقية مع مؤسسات الدولة لحل قضايا التنمية من خلال طرح أهداف قومية وبالتالى مشاريع قومية يمكن أن تكون الجامعة فاعلاً أساسيًا فيها. أليس من المفيد أن تتعاون الأقسام المختلفة فى الجامعة لحل مشاكل التعليم داخل الجامعة بدلاً من الاعتراض على قرارات وزارية (أعتقد أنها تحاول علاج أحد جوانب العمل الجامعى بصورة مبتورة لأنها لم تضع منظومة عمل ينخرط بها جميع أعضاء هيئة التدريس بهدف ريادة حقيقية للجامعة) دون طرح بديل ليس فقط لمتابعة سير العمليتين البحثية والتعليمية فى الجامعة بل أيضًا لانخراط الجامعة فى منظومة تنمية المجتمع؟ ورغم وجود بعض الآراء المفيدة التى طرحت فى الاجتماع إلا أننى لم أستمع فى الاجتماع إلى فكر جامعى تقدمى ينفى عن تحركات الجامعة مظنة أن الإصلاح الجامعى ما هو إلا إصلاح لمنظومة الميزانيات والمرتبات فعلاً ومناقشة الجوانب الأخرى قولاً!

قبل ذلك الاجتماع بيومين شاركت فى ندوة تعريب التعليم الهندسي: ضرورة علمية بنقابة المهندسين المصرية، لمعالجة مشكلة مجتمعية ملحة فى التعليم الجامعى والتعليم قبل الجامعى على حد سواء وهى ضعف معدلات التنمية المجتمعية بل وتراجع بعض جوانبها ودور لغة التدريس فى ذلك. وكم كانت أفكار ورؤى الحاضرين من أساتذة الجامعات والمهندسين والجامعيين من عدة تخصصات إيجابية ومتناغمة. أخذت الندوة منحى مختلفًا عما تعودناه من مطالبة الآخر بالفعل والاكتفاء بوضع المراقب على أحسن تقدير فكان أن التزم الحاضرون بالقيام بفعل محدد دفعا لمسيرة التعريب من خلال مواقعهم وفى حدود تأثيرهم المباشر رغم تباين تخصصاتهم ومواقعهم. ذلك التباين الذى هو فى حد ذاته مبرر للتقاعس عند البعض كان عاملاً إيجابيًا فى

تكامل الأدوار لمن كانت وجهته التنمية والاصلاح! تلك كانت أهم ما خلصت إليه الندوة حيث يمكن ترجمة أغلب توصيات الندوة فى تلك الريادة التى جسدها الحاضرون. واستكمالاً للصورة يجب أن نشير إلى أن هذا التناغم الذى انتهت إليه ندوة استمرت لثلاث ساعات لم يكن واضحًا عند بدايتها، كما أن غياب المعارضين عن الندوة بات أمرا طبيعيا لعلمية الندوة ولإفلاسهم من أى حجج علمية تعارض توجه استخدام اللغة القومية فى التعليم وهو ما نجده على مواقع التواصل الاجتماعى التى عرضت عليها الدعوة للندوة وهو ذاته الذى نجده فى الشحن الإعلامى المضاد للمادة رقم ١٢ من الدستور الخاصة بتعريب التعليم (رغم بدء تلك الدعوة منذ عقود) باعتباره نتاج الفصيل الحاكم رغم أن تعريب التعليم خطوة إيجابية علمية وطنية فى حد ذاتها! هذا الإفلاس الفكرى ممن يعارضون تعريب الأمة بجميع مناشطها ومقوماتها مرده أحيانًا إلى عدم تغطية الفاعلين فى ذلك الطريق لمختلف قطاعات المجتمع. وهو رغم أن الارتكان إلى غياب آليات التعامل المجتمعى والمؤسسى حجة جاهزة إلا أن هذا الشعور غير وارد بل ويحل محله شعور دائم بالإمكان بالقيام بعمل إضافى يجب فعله، ومرده الآخر إلى معارضة إرادة التنمية وكأنما نريد أن نشد المجتمع للأرض لتبزغ فيه زعامات زائفة لا تضيف للمجتمع فى أى جو صحى طبيعى وإلى التخفى أحيانًا خلف حاجز اللغة لضحالة المستوى العلمى وإلى التقليد الأعمى للغرب المتقدم بالنظر لقشرة الحضارة وليس بسبر أغوارها والتى لم تبدأ ولم تستمر إلا من خلال لغات البلدان القومية.

هذا الموقف من قضية التعريب يشبه ما يدور على المسرح السياسى بصفة عامة من مراهقة فكرية لا ترى فى تحركها إلا وقع أقدامها ولا تلتفت حتى لمصلحتها الآنية أو المستقبلية. لقد قفزت الندوة على ما درجت عليه أغلب المؤتمرات والندوات من مخاطبة الآخر وليس الأنا. صحيح أن هناك آخر يجب التعامل معه إلا أن الفعل الموجب يستلزم قدوة وريادة ممن يتصدون لاقتراح ذلك الفعل والدفاع عنه. وكم كان مفيدًا فى عرض قضية تعريب التعليم الهندسى أن نربطها بالاطار القانونى والدستورى لقضية التعليم عامة وبقضية اللغة القومية وعلاقتها بالتنمية وبوضع اللغة القومية واللغات الأجنبية فى المجتمع. لقد تطرقت الندوة إلى المواد المتعلقة باللغة العربية فى الدستور وإلى محاولات المحتل لتقويض وضعها منذ الاحتلال الإنجليزى لمصر وإلى النصوص القانونية التى تنص على وجوب أن تكون اللغة العربية هى لغة التعليم والثقافة والإعلام والشارع بصورة كاملة وهو ما تتغافل عنه مختلف آليات المجتمع. قضية استخدام اللغة القومية هى قضية محورية لأى أمة متقدمة أو تسعى للتقدم فلا يوجد استثناء وحيد لأمة بدأت تنميتها واستمرت فى التنمية من خلال لغة غيرها!

المنطق وتعريب التعليم بالقدوة

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى المصريون يوم ١١ - ٠٥ - ٢٠١٣

فى حوار عن التنمية والتمييز والفتنة والفتنة المضادة قادنى الحوار مع صديق إلى أساسيات المنطق كى نخرج من دوامة التلاعب بالألفاظ التى يعطيها كل طرف مدلولًا مخالفًا ومغايرًا لمدلول الطرف الآخر. يقول كونفوشيوس حكيم الصين العظيم: إذا لم تكن الأسماء صحيحة لا يوافق الكلام حقائق الأشياء، وإذا لم يكن الكلام موافقًا للحقائق وقع الخلط وفسدت الأمور واضطرب التفكير. كان حديثى مع صديقى العزيز عن الرسالات السماوية وإرسال الأنبياء والرسل لهداية البشر. وفى تصعيد متوهم لتلك الخطوة حسب بعض الأقوال وحينما لا يقوى هؤلاء الرسل عن هداية البشر يمكن للإله أن ينزل بنفسه لهداية البشر. وفى رأى

البعض أن هذه خطوة طبيعية ولكن فاتهم أن هذا الأمر غير منطقى لتعارضه مع تعريف الإله الذى لا تحده حدود والمسيطر على جميع الكون والذى لا يشبهه أحد والذى بدأنا به الحوار. كان لابد من استحضار أساسيات المنطق الرياضى لنتبين فساد تلك الخطوة الإضافية التى يقوم بها الإله لتعارض هذا النهج من الإله مع تعريف الإله أصلًا. قضية المنطق الغائب فى العديد من أمورنا قضية تحتاج إلى أكثر من وقفة لأننا فى السيل المنهمر من المواقف السياسية فى مصر لا نرى المنطق الذى يربط الخيوط المنفردة بل أحيانًا نجد تعارضات منطقية لتلك الخيوط مع بعضها البعض. فى وسط حلبة السياسة فى أية دولة وفى أية أمة يمكن أن تتعارض المصالح إلا مع مصلحة الوطن وفى غياب مصلحة الوطن تتحول الحلبة إلى ساحة من ساحات الصراع الكريه على الوطن!

فى هذا السياق يمكننا رصد بعض ما يدور على الساحة ومنها التعليم فى محاولة للإجابة عن تساؤل فحواه: لماذا وصل حاله إلى ما نحن فيه؟ ومن ثَمَّ نحاول أن نرصد المخرج من هذا الوضع. فى هذا الخضم من التقاطعات المنطقية وغير المنطقية نجد العديد من الجهود التى تُبذل لربط التعليم بالتنمية قضيتنا الأساسية. من تلك الجهود المؤتمر السنوى السابع عشر لتعريب العلوم المنعقد بجامعة أسيوط حاليًا، حيث يتم مدارسة آليات تعريب التعليم والاهتمام بتعلم اللغة العربية وعاء الأمة وهويتها، وذلك من خلال تعليم أبنائنا جميعهم بالعربية منذ بداية السلم التعليمى ترسيخًا للغة العربية وللعلم فى الوقت نفسه، إضافة إلى الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية كلغات أجنبية وليس كوسيط تعليمى، مع التأكيد على الاستمرار فى تدريس اللغات الأجنبية المختلفة كلغات أجنبية فى معاهد العلم المختلفة ولكن فى السن المناسبة وبالقدر المناسب وذلك بالتوازى مع تعريب التعليم فى مختلف مراحله، فالتدريس بلغة أجنبية قضية تختلف أيما اختلاف عن تعليم اللغات الأجنبية كلغات أجنبية. وتأكيدًا على الجانب القومى فى قضية تعريب التعليم دارت نقاشات حول أهمية قيام الجامعات العربية ومراكز البحوث والمنظمات العربية والدولية والجمعيات العلمية بتسهيل تداول الكتب والبرامج المؤلفة بالعربية أو المترجمة إليها بين تلك الجهات بمختلف صورها؛ والاستفادة من إمكانات شبكة المعلومات العالمية الإنترنت فى نشر وتداول تلك المؤلفات؛ حتى يُمْكِنُنَا البناء على جهود الأمة. وتطرق النقاش إلى أهمية قيام النقابات المهنية المختلفة والجمعيات العلمية وخاصة اتحاد المهندسين العرب ونقابات المهندسين وجمعيات المهندسين فى مصر وسائر أقطار الوطن العربى إضافة إلى الجمعية المصرية لتعريب العلوم ببناء قاعدة معلومات للمؤلفات العلمية فى التخصصات العلمية والهندسية على شبكة الإنترنت. ونظرًا لما للقدوة من دور فى تنمية الأمة دار الحديث حول أهمية قيام تلك المؤسسات باستخدام اللغة العربية فى مختلف مناشطها وإلى تبنى قضية تعريب لغة التعليم الجامعى وقبل الجامعى، رفعًا للكفاءة المهنية لأعضاء تلك المؤسسات وبالتالى للمجتمع ككل.

وفى إطار مناقشة آليات تعريب التعليم برز الدور الريادى للأزهر الشريف ولجامعة الأزهر فى قيادة وريادة عملية تعريب التعليم الجامعى وقبل الجامعى، بالتوازى مع الاهتمام الفائق باللغة العربية تطبيقًا لنص المادة رقم ٤ من الدستور. وفى سياق الدفع بالقدوة إلى صدارة المشهد ونحن نتدارس ريادة الأزهر الشريف يجدر بنا أن نقف قليلًا أمام آلية جامعة الأزهر فى انتخاب رئيس الجامعة والتى يجب أن تكون هى المثل والنموذج ولا يمكن أن تكون استنساخًا مشوهًا لآلية انتخاب القيادات التى تم تنفيذها فى الجامعات المصرية والتى ليس لها أى معيار. حين ينص الدستور فى مادته الرابعة عن مسئولية الأزهر الشريف فى نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين وحين تخرج قواعد تنظيم المجمع الانتخابى ومن لهم حق التصويت لانتخاب رئيس جامعة الأزهر لتحددهم بالعميد أو بمن يقوم مقامه وبأقدم أستاذ عامل أو أستاذين، وبأقدم أستاذ متفرغ أو أستاذين حسب عدد أعضاء هيئة التدريس بالكلية، فلابد من أن نتساءل: هل هذا الأمر ديمقراطى أو يتبع قواعد الشورى؟ وهل هناك اجتهاد فى هذا الأمر؟ إضافة إلى ذلك نجد أن من الشروط التى وضعت لمن يحق له ترشيح نفسه لانتخابات رئاسة الجامعة أن يكون قد تدرج فى التعليم الأزهرى بكل مراحله، وأن يكون من

الكليات الشرعية والعربية وأتساءل عن شرعية تلك الشروط خاصة مع عدم وضع أية معايير للترشح لرئاسة الجامعة. إن وضوح آلية الاجتهاد فى تلك الأمور تصب بصورة مباشرة فى الرسالة المنوطة بالأزهر الشريف وفى دعم مسئوليته عن نشر الدعوة الإسلامية بالقدوة.

الانبطاح السياسى: اللغة نموذجًا

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٣ - ٠٥ - ٢٠١٣

يحاول العديد من مسئولى الأحزاب على مختلف اتجاهاتهم أن ينأوا بأنفسهم عن قضية التعريب رغم أهميتها فى إعادة ترتيب أولويات التنمية فى البيت المصرى سياسيًا وثقافيًا وتنمويًا وذلك مشاركة فى مسيرة بدأت بالاعتراضات المتواصلة على التعليم بالعربية، بدعوى عدم كفاءتها فى التعليم الطبى خصوصًا. كانت البداية مع مدرسة طب قصر العينى التى تشكك البعض فى مستوى التعليم فيها فجيء بأحد أساتذة الطب الفرنسيين عام ١٨٣٠م، للإشراف على امتحانات الطلاب، والذى كان تقريره عنها مشجعًا، وقرر بأن مستوياتهم التعليمية لا تقل عن المستويات الجيدة المقبولة فى فرنسا. وبالرغم من ذلك، استمرت حملة الاعتراضات. وعند تخرج الدفعة الأولى من المدرسة، اتُهم كلوت بك بأنه تساهل مع طلبة تلك الدفعة فى إنجاحهم، مما اضطره، بعد موافقة محمد على باشا، إلى اصطحاب١٢ خريجًا من مدرسته فى نوفمبر ١٨٣٢م إلى باريس، حيث امتحنتهم هيئة علمية، من أشهر أساتذة الطب آنذاك. وبعد انتهاء الامتحان، امتدحوا الطلاب، وأشادوا بمستوى معلوماتهم، وهنأوا الدكتور كلوت بك وأساتذة المدرسة على انجازهم الرائع وفى عام ١٨٤٩م استدعى إبراهيم باشا أحد أساتذة كلية طب مونبيليه، إلى مصر لتقييم مستوى طلاب مدرسة الطب، فامتدح فى تقريره مستوى طلابها وأساتذتها. تلك الكلية التى كانت تدرس بالعربية اكتُشِف فيها طفيلى البلهارسيا وطفيلى الانكلستوما، وداء الفيل، ونشرت بالاضافة إلى ذلك العديد من البحوث والنشرات العلمية والطبية. واستمر التعليم فى مدرسة الطب فى القاهرة بالعربية، بكل كفاءة واقتدار. واكتملت كل الكتب العلمية الضرورية للتعليم باللغة العربية، إلى أن احتل الإنجليز مصر عام ١٨٨٢م، وفرضوا تحويل لغة التعليم إلى الانجليزية عام ١٨٨٧م، بحجة عدم توافر المراجع الكافية! تلك كانت البداية. ثارت بعدها ثائرة بعض الوطنيين فى البرلمان المصرى بعد ذلك بعدة سنوات فتم إرجاع العربية إلى التعليم العام رغم اعتراض بعض الوطنيين(أو بالتحديد مدعى الوطنية) وتأجل تعريب التعليم العالى لبضع سنوات فكانت النتيجة التسويف والتأجيل حتى اليوم بل وعودة تغريب التعليم إلى التعليم قبل الجامعى فى استجابة طوعية (غير وطنية) لمطالب المحتل الانجليزى!

يمكن للمتتبع للحالة اللغوية فى منطقتنا العربية أن يرى بوضوح حالة التشرذم التى يمكنها أن تصف حالة التنمية فى وطننا العربى. فما بين عامية ركيكة وفرنسية وانجليزية يقف العربى غريبًا فى وطنه رغم وضوح القوانين والدساتير فى كل دولنا والتى تنص على أن العربية هى لغتنا. وما بين ازدواجية لغوية فى الأعمال الرسمية وعربية ركيكة ينادى بها البعض تصب مجهودات التنمية بصورة مشوشة فى هذا المستنقع الذى لا ينتج تنمية. هذه التنمية هى حق بموجب مختلف المواثيق الدولية ومنها إعلان الحق فى التنمية الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة. ورغم أن البعض يجادل فى علاقة التنمية بالسلامة اللغوية فإن هذا المثار لا نجده إلا فى البلدان المتخلفة والتى لا تنال حظها من التنمية.

تلك كانت أجواء المؤتمر السنوى السابع عشر لتعريب العلوم الذى عقد هذا العام بجامعة أسيوط تنفيذا لتوصيات مؤتمرات الجمعية المصرية لتعريب العلوم بالخروج بمناشطها إلى مختلف محافظات الجمهورية

وتدعيمًا لقفزة موجبة خطاها الدستور حيث نص على أن تعمل الدولة على تعريب التعليم. فى هذا الإطار ينبغى أن نشير إلى أن تعريب لغة تدريس العلوم فى بلاد الوطن العربى عنصر جوهرى فى منظومة تنميتها البشرية والقومية، وخطوة أساسية فى تأصيل العلم والاسلوب العلمى فى التفكير والسلوك، وتنمية ملكة الابتكار والإبداع، حيث ترتبط لغة تدريس العلوم بقضية توطين التقنيات ومنها التعليم والتدريب بالعربية ونشر العلم والثقافة باللغة العربية الصحيحة، تفعيلاً للمادة الثانية عشرة من الدستور ولقانون تنظيم الجامعات ولقانون تنظيم الأزهر ولقانون التعليم ولقانون وجوب استعمال اللغة العربية فى المكاتبات واللافتات ولقانون حماية المستهلك لضمان انضباط الشارع والتزامه باللغة العربية دون سواها. تلك كلها عناصر أساسية فى منظومة التنمية يغفل البعض عنها ويتغافل آخرون عن تفعيلها!

ألا يجب الالتزام بنصوص الدستور والقانون والتى تنص صراحة على أن لغة التعليم هى اللغة العربية؟ إن الحفاظ على الهوية والثقافة واللغة القومية يتطلب أن يكون التعليم قبل الجامعى والجامعى بالعربية فقط مع حظر التعليم بغير العربية تمامًا. أما تعلم اللغات الأجنبية كلغات فأمر ضرورى على أن يكون فى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى (الإعدادية)، مع التأكيد على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لحصار التعليم بغير العربية متمثلاً فى المدارس الأجنبية والمدارس التجريبية والمدارس الخاصة لغات والجامعات الأجنبية والخاصة حتى لا يتجزأ المجتمع إلى أطياف ويتفسخ نسيجه القومى. تلكم إحدى أساسيات التنمية التى لا فكاك من اتخاذها بيد قوية حازمة غير مترددة. لقد مثل موقف البعض من قضية تعريب التعليم انبطاحًا سياسيًا من غالبية أطياف الشارع السياسى رغم وضوح الهدف ولكن الغالبية تحاول أن تنأى بنفسها عن موقف النفاق الذى عاشته وتعيشه بإدخال أبنائها تلك المدارس والجامعات التى لا تصب فى صالح الوطن فبدا لها أن تخرج من هذا الموقف بمحاولة تسويف تضر أكثر مما تفيد وتعيد إلى الذهن قرارات مؤتمرات منظمات جامعة الدول العربية الخاصة بالتعريب التى تنادى بوضع خطة طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل للتعريب فى محاولة للخروج الآمن من الموقف مع انه فى الحقيقة نسف لقضية لا تصب إلا فى مصلحة الوطن!
لم يلتفت إلا قلة إلى أن قضية التنمية الحقيقية تحتاج إلى هزة مجتمعية فى الاتجاه الصحيح لم يقم بها أى فارس حتى الآن رغم ادعاء الفروسية من العديدين فقضية التعريب يمكنها أن تكون الجواد الرابح فى سباق التنمية التى تبحث عن مضمون وعن رؤية وعن مشروع لم يظهر للنور وتضيع ملامحه والأمل فيه مع الأيام!

لغتنا فى منظومة التنمية

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى **المصريون** يوم ٠١ - ٠٦ - ٢٠١٣

حينما نكتشف أننا ننتج أقل من نصف براءة اختراع سنوياً لكل مليون مواطن، فى حين تنتج سلوفينيا وتعدادها مليونى نسمة ١١٣ براءة لكل مليون مواطن، وأن اليابان تنتج ١٤٨٦ براءة لكل مليون مواطن. وبملاحظة أن سلوفينيا واليابان فى صدارة العالم تقنياً وبشرياً وأن جميع دول الصدارة المتقدمة وعددها ٢٣ دولة، منها دول عدد سكانها مليونى نسمة، تتعامل داخلياً فى التعليم والإعلام والثقافة والعلم والصناعة والزراعة بلغاتها القومية، بلا استثناء وحيد فى بدايات تقدمها وفى استمرار تقدمها حالياً، فإننا علمياً يجب أن نستشعر أننا فى حالة تنموية مؤسفة

وحتى نستكمل صورة التعليم والتنمية فى دول الصدارة جميعها يجب أن نشير إلى أن التعليم فى تلك الدول

باللغة القومية لم يمنعها من التفاعل مع غيرها من الدول بلغاتها وبلغات غيرها، حيث باتت قضية الترجمة ومعرفة اللغات الأجنبية آلية أساسية من آليات التنمية لا يمكن لأية أمة أن تتجاهلها. وعلى النقيض من ذلك، نجد أن مختلف الأمم المتخلفة تتشايع لغير لغاتها فى حياتها العلمية بل واللغوية! ولم تترك تلك الدول المتقدمة قضية بداية تعلم اللغات الأجنبية دون قواعد، فجميع الدول المتقدمة لا تعرض أبنائها لأية لغة أجنبية قبل سن الحادية عشرة (تعادل المرحلة الإعدادية) أو الرابعة عشرة حسب الدولة، والأهم أنها عند ذلك السن يكون تعليمها بمعدل حصة واحدة أسبوعياً تُزاد إلى حصتين أسبوعياً بعد ثلاث سنوات (فيما يعادل المرحلة الثانوية). وللمقارنة نجد أننا نعرض أبنائنا للغة الأجنبية فى الحضانة فى سن أربع سنوات فى تضاد مع دراسة حكومية تشير إلى أن لتعرض الأطفال للغة أجنبية بجوار العربية فى سن مبكرة تأثير على نمو اللغة العربية وعلى نمو اللغة الأجنبية، حيث تنمو اللغة الأجنبية مشوهة وعلى نمو الوظائف والمفاهيم والمعارف العلمية!

ولا يقتصر أمر إهمالنا للغتنا وعاء التنمية على ضعف اهتمامنا بها فى مدارسنا الحكومية، مقارنة باللغات الأجنبية، حيث نعلم أبناءنا اللغة الأجنبية فى الثانوية العامة بمعدل ست حصص مماثلة لعدد حصص اللغة العربية، ضاربين بعرض الحائط كل القواعد التربوية والتى تتناسب فيها درجات المادة مع حجم المادة العلمية المقررة مع عدد ساعات تدريسها، فنجد درجات اللغة العربية فى الثانوية العامة ستين درجة ودرجة اللغة الأجنبية الأولى خمسين درجة، وعدد حصص تدريس كلا المادتين متساوية، بينما حجم المادة العلمية للغة العربية ثلاثة أمثال حجم المادة العلمية للغة الأجنبية. وكانت نتيجة ذلك قصور معدلات نتائج امتحان اللغة العربية فى الثانوية العامة، والتى تكاد تكون عن غير قصد!

وحتى نُمعن فى الاستخفاف بلغتنا حجبناها عن معاهد العلم التطبيقى وشاركنا معها لغات أجنبية فى العلوم النظرية فى سابقة فريدة تتعارض مع جميع النظم التربوية المطبقة فى جميع الدول المتقدمة عند بدايات التنمية وخلال مراحل تقدمها متشايعين فى ذلك لما قررته دول الاحتلال علينا وقت احتلالها لبلادنا، وكأننا ننفذ إرادتهم بأيدينا متذرعين بحجج واهية ليس لها دليل علمى، منها عدم وجود مصطلح رغم أنه يمثل حوالى ثلاثة بالمائة من حجم المادة العلمية فى الهندسة والطب مثلاً، متناسين أنه يمكننا إبقاء المصطلح كما هو مرحلياً، ومنها عدم وجود الكتاب العلمى وهو هراء على غير الحقيقة، فسوريا والعراق قبل الاحتلال تدرسان جميع العلوم بالعربية، كما توجد جذر متناثرة تدرس بالعربية فى مصر والسودان وليبيا والسعودية والجزائر وغيرها يمكن البناء على إنتاجها التعليمى، ومنها التخفى خلف اللغة الأجنبية التى لا يجيدها المتلقى لضحالة المستوى أو لضيق الوقت، ومنها المكسب المادى من بيع كتاب تعليمى غير مؤلف غالباً يتم اقتباسه وتحريره من مصادر أجنبية.

والنتيجة لواقع التدريس بغير لغتنا العربية فى مدارسنا وجامعاتنا إهدار كامل لوقت الدارسين للعلوم، رغم أن الدراسات العلمية تشير إلى تحسن درجة استيعاب نص علمى عربى عن مثيله بالإنجليزية بنسبة ٦٤.% وفى دراسة على أوراق إجابة طلبة إحدى كليات الطب فى مصر وُجِد أن من فهم المعلومات من الطلبة ٢٥٪ فقط ثم نُسلم صحتنا وحياتنا لهؤلاء! يأتى هذا فى الوقت الذى ينص فيه قانون تنظيم الجامعات وقانون تنظيم الأزهر وقانون التعليم على وجوب استعمال اللغة العربية دون سواها فى التعليم.

وفى الوقت الذى ينص فيه قانون وجوب استعمال اللغة العربية وقانون حماية المستهلك على وجوب استعمال اللغة العربية دون سواها فى الشارع والمكاتبات. وجميعها أمور نص عليها الدستور فى أكثر من مادة تتويجاً لمسيرة استمرت أكثر من قرنين من الزمان ونصت عليها قرارات القمم العربية المتعاقبة. لقد أثبتت الدراسات المقارنة بيننا وبين من يدرس بلغته القومية تخلفنا النسبى فى عدد البحوث وعدد البراءات وعدد الكتب المنشورة وفى نسبة الصادرات المصنعة وفى دليل التعليم. وللتدليل على ذلك نذكر أن

عدد البحوث فى مصر لكل مليون مواطن ٢٤ بحثاً، فى حين أنها فى السويد ذات التسعة ملايين نسمة ١١٠٠ بحثاً. القضية أننا حين ننحى العربية من التعليم الجامعى وقبل الجامعى، فنحن نقضى على التنمية وعلى العربية فى ذات الوقت، لأنهما جناحا التنمية، فلا سبيل أمامنا للتنمية وللحفاظ على لغتنا إلا بتعريب التعليم جميعه.
حين يصل الراغبون للهجرة إلى ١٩٪ من جملة شبابنا حسب الإحصاء الرسمى فهذا ناقوس خطر يجب أن نستجيب له بالعلم، وبالعلم وحده، وليس بنبذ تدريس اللغات الأجنبية؛ بل على العكس؛ لابد من الاستمرار فى تدريس اللغات الأجنبية كلغة أجنبية فى معاهد العلم المختلفة، ولكن فى السن المناسبة بالتوازى مع تعريب التعليم فى مختلف مراحله، فقضية التدريس بلغة أجنبية، قضية تختلف أيما اختلاف عن تعليم اللغات الأجنبية كلغة أجنبية.

فى ظل تلك المؤشرات المتدنية للتنمية فى مصر وفى المنطقة العربية، لا يمكننا إلا الأخذ بأسباب التقدم ومنها تفعيل دور اللغة فى منظومة الإنتاج، لخلق بوتقة واحدة تصب فيها مختلف مناشط مؤسسات المجتمع وأفراده عن طريق تفعيل القانون وقيام الهيئات الأهلية بدورها الريادى الذى استمرت فى القيام به طيلة قرون وقيام النقابات والجمعيات العلمية بدورها ارتقاءً بالمهن والحرف المختلفة، ومنها الهندسة، مع عدم إغفال آليات التواصل مع الدول المتقدمة من خلال آليات ترجمة بشرية وإلكترونية نشطة.

إن تفعيل اللغة القومية فى منظومة المجتمع سوف يؤدى كما حدث ويحدث فى مختلف الحضارات إلى توطين للعلم والتقنيات وخلق منظومة تنمية متجانسة تؤدى عملها بكفاءة. وفى مسيرتنا للتنمية يجب أن يقوم الأفراد ومن خلفهم مؤسساتهم بدور فى تجلية حقائق قضية التعريب التى لا يعيقها إلا توهم فى غير محله رغم وجود السند القانونى والأخلاقى والتنموى فى الدستور وفى القوانين المختلفة، لضمان تجانس مكونات المجتمع وانضباط مختلف وحدات المجتمع الإنتاجية والثقافية والتزامها بلغة واحدة مُوَحِدة ترفع من كفاءة منظومات المجتمع ذاتها.

إن التردد الذى يشوب الموقف السياسى الحالى من عدة فصائل تجاه قضية اللغة القومية، ومنها قضية التعريب لمؤشر خطر لما يمكن أن تأول إليه أمور الوطن، ومنها التنمية، وهو أمر يجب حسمه بكل حزم الآن، فإما أن نركن إلى صحيح العلم، وإما أن نركن إلى تيار المصالح الشخصية التى تتعارض مع منظومة الوطن فى العديد من المواقف، فقضية التنمية بمكوناتها المتشعبة لا تحتمل إلا الحسم والحزم، حفاظاً على وحدة المجتمع ودفعاً له إلى الأمام.

أرسل سليمان بن على، والى البصرة، منذ حوالى ثلاثة عشر قرناً، للخليل بن أحمد الفراهيدى، منشئ علم العروض وصاحب أول معجم للعربية، ليأتيه يؤدب ولده، فكان رده:

أَبلِغ سُلَيمانَ أَنّى عَنهُ فى سَعَةٍ :: وَفى غِنىً غَيرَ أَنّى لَستُ ذا مالِ

وَالفَقرُ فى النَفسِ لا فى المالِ نَعرِفُهُ :: وَمِثلُ ذاكَ الغِنى فى النَفسِ لا المالِ

وَالمالَ يَغشى أُناساً لا خَلاقَ لَهُم :: كَالسيلِ يَغشى أُصولَ الدَندَنِ البالى

حين قرأت تلك القصة استوقفنى حال العلم والعلماء (إن صحت التسمية) فى حياتنا!

التعريب.. والتنمية المستدامة

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٠ - ١٠ - ٢٠١٤

دعونا نقرأ مشهد التعريب بحيادية. أليس المطلوب هو التنمية؟ ألسنا نتحدث عن آلية بداية التنمية؟ ألا نتذكر عدم وجود مثال واحد لأمة تقدمت بغير لغتها، وأن هناك أممًا بُنيت على وحدة اللغة ومنها إسرائيل وألمانيا؟ ولنتساءل: هل أحدث إنتاج الكتب باللاتينية تنمية وانتشل أوروبا من عصور الظلام أم أن التنمية فى أوروبا بدأت مع تفتت اللاتينية إلى لغات قومية؟

إن تقاعسنا عن التنمية، أمر خطير ومن أسبابه عدم بسط العلم للمجتمع وهو أمر لن يتأتى دون نشره فى مختلف الأماكن وأهمها الجامعات ومنها الإعلام والتعليم العام وآليات الثقافة بالعربية. ولنتساءل: ماذا ننتظر من مجتمع ينظر للغته على أنها أداة تعويق لأنها ليست لغة علم وتنمية؟ والأغرب أن نطالب ذلك المجتمع باستخدام لغته التى يظن أنها لا تصلح للعلم فى حياته العامة. بدون استخدام اللغة فى العلم، فالنتيجة المنطقية أن تسود اللهجات والرطانات وينقسم المجتمع، وهو ما يحدث للأسف فى مجتمعنا.. ثم نتساءل عن سبب ذلك مع أن المنطق يشير إلى أن سببه هو تنحية لغتنا العربية القومية من حياتنا العملية والعلمية. ألا تقع تلك المسئولية الكبيرة على الجامعة ورجالها، فهل هم على قدر المسئولية؟ أليس فى وضع بعضهم المصطلح كحجر عثرة فى وجه قضية تعريب التعليم والعلوم تعويق للمسيرة؟

وعندما درس العرب الرياضيات سموها أريثماطيقا ثم عندما استوعبوها سموها رياضيات ولا ضير أن نكرر نفس النهج أو حتى يبقى المصطلح كما هو مثلما هو حادث فى أسماء النجوم والتى منها كثرة من الأسماء العربية. ولنتذكر أن ترجمة كلمة الحاسوب فى الانجليزية غير الفرنسية غير الألمانية، ولم يقل أحد أنه ليس اختراعى فلنأخذه كما سماه مخترعوه. تسمية المخترعات ليست عائقا فى سبيل التنمية، بل إن العائق الحقيقى هو عدم فهم العلم ولن نستطيع تخطى ذلك إلا من خلال تعريب العلم والتعليم. هلا أخذنا المصطلح كما هو مع ترجمته وظيفيًا حتى نفهم ماذا يعنى فى هذه المرحلة. ولنتذكر أننا نفقد الكثير من الفرص بعدم استخدامنا لغتنا العربية فى تعليمنا الجامعى ومن ثم التعليم العام والإعلام وغيرها من المناحى. ولنتذكر أن التعريب ليس وضع الكتب بالعربية ولكنه استخدامها فى الجامعات قاطرة التنمية حتى ينعكس ذلك على المجتمع. ولنتساءل: إن لم يكن التعريب أحد ركائز التنمية فما هى تلك الركائز حتى ننهض؟ إننا كأمة، لم نلتفت إلى آليات بدء التنمية واستنهاض الجميع وبتنا نتحدث عن المصطلح وبيئته، وعن الفرص الضائعة فى مجال البحث والتنمية متناسين أننا لا ننتج علمًا، لأننا لم نستوعب الموجود ومتناسين أن الكثير من بحوثنا لا تمت للتنمية فى مجتمعنا بصلة! لابد من إيجاد بيئة علمية وبوتقة واحدة لمختلف مناشط مجتمعنا وهذا لن يتأتى إلا من خلال وجود لغة واحدة تصب فيها مختلف مناشط المجتمع هى لغتنا العربية. ولنتذكر أن التعريب وحده ليس كافيًا، بل لابد من بسط العلم ونشره وهو أمر كفيل بإعادة هيكلة المجتمع ليصبح مجتمعًا منتجًا يبتعد عن آليات احتكار الفكر والمعرفة التى تعشعش فى أفكار كثير ممن يتصدرون المشهد عندنا فكريًا وعلميًا واقتصاديًا وإعلاميًا!

هل المطلوب أن يكون لدينا اقتصاد قوى لنبدأ فى استخدام لغتنا علميا؟ ألا ينافى ذلك المنطق مع ما حدث فى كل الحضارات؟ المطلوب كيف نبدأ فما هو الحل، متذكرين أننا بصدد تنمية داخلية ولسنا بصدد نشر العربية فى الخارج فى الفترة الحالية، ومتذكرين أن التعريب أساسى لبداية تنمية حقيقية كما أنه أساسى أيضا لاستمرار التنمية؟!

هندسة المجتمع ولغتنا القومية

د. محمد يونس الحملاى ينشر فى الأهرام المسائى يوم ١٠ - ١٢ - ٢٠١٤

لقد نال وضع اللغة فى تفكير العرب منذ زمن ليس بالبعيد حيزاً غير مسبوق فى تفكير أية أمة كان لها حظ من المدنية. وتواكب هذا فى الوقت ذاته مع أن العرب هم الأمة الوحيدة التى كان لها تاريخ ولم يعد لها جغرافية على خريطة التنمية والتقدم العلمى. لغتنا العربية كأية لغة تعكس نمط حياتنا وتعكس كل ما يجرى على أرض وطننا من تنمية وتعليم وثقافة.

إن سلب روح العروبة من أرباب العربية سوف يمزق أمتنا العربية أشلاءً ويجعلنا الأمة الوحيدة التى تتقطع فى عصر التكتلات الكبيرة التى تحاول أن تتوحد على مصالح اقتصادية، فكيف بنا ونحن أمة واحدة نقبل بهذا المصير؟ الأمر ليس دفاعاً عن اللغة السامية التراكيب والاشتقاقية المعانى والمفردات وهى أجدر بهذا ولكن الأمر من الناحية النفعية البحتة يتطلب أن نهب للدفاع عن البوتقة الواحدة التى تجمع أمتنا لتصب فيها أعمالنا جميعها ولنحقق من خلالها تميزاً يضيع من بين أيدينا حينما لا يفهم الطالب مراد الأستاذ وبالتالى يستظهر ما يسمعه ثم بعد ذلك نشتكى من ناتج التعليم الذى لم يدفع أمتنا إلى الأمام دفعاً. اللغة لا يمكنها أن تنفك عن كينونة أفرادها ولا عن منتوج أفرادها، فكلما ارتقت كلما ارتقى أبناؤها إن هم حافظوا على عوامل بقائها وبقائهم. وكلما شعر أبناء اللغة بالعزة لانتسابهم لها ارتقى مجتمعهم بها وبهم. لا يمكن أن تنفك هذه العلاقة إلا بعوامل عارضة سرعان ما تزول مهما حاولنا تغيير مسارها، ولكن شريطة أن يتكاتف أبناؤها حولها لتنهض بهم! إن التعليم بلغة أجنبية هو نقيصة على أخف الأمور؛ هو نقيصة إن تكاسلنا عن أن نعلم أمتنا بكفاءة، وهو نقيصة إن تدثرنا بلباس الأجنبى لعقدة فى أنفسنا، وهو نقيصة إن تخفينا خلف حاجز اللغة لضحالة مستوانا العلمى، وهو نقيصة إن تغلبت علينا القابلية للاستعباد، وهو نقيصة إن تطابقت إرادتنا مع إرادة المحتل الذى أقصى لغتنا من التعليم وفرض لغته فور احتلاله لبلادنا والأخيرة نقيصة تتعدى حدود المنطق. ورغم ذلك فمازال البعض أسارى حاملى تلك النواقص من إعلام وثقافة وسياسة وقصر نظر. القضية لا تتحمل أن تنتظر فالشقة بيننا وبين من سبقونا فى مضمار التنمية طبقاً للمؤشرات الدولية تزداد يوماً بعد يوم ولابد من كسر طوق التخلف الذى نحياه والذى يطبق على رقبتنا بصورة أكبر كل يوم حتى كاد يخنقنا. ورغم هذا فالأمل موجود فى عمل جاد يُخرج أمتنا من عثرتها قبل أن تلتهمها أمم أخرى ولنا فى التاريخ الحديث عدة أمثلة لدول كانت دون أمتنا حضارياً واستطاعت فى سنوات قليلة أن تكون فى مصاف الدول المتقدمة. إن الحفاظ على لغتنا العربية مطلب تنموى ثقافى علمى تربوى يصب فى هويتنا العربية. ولن يتأتى لنا الحفاظ على لغتنا العربية إلا باستخدامها فى مختلف المناشط وأولها التعليم الجامعى فهو مصنع رجالات الأمة ونسائها إن أدى دوره المنوط به ولن يؤديه بصورة مُرضِيَة إلا بلغتنا العربية رمز هويتنا. إن أى جهد تنموى لن يُفضى إلى أية نتيجة إلا من خلال نسيج مجتمعى متجانس لا مجال فيه إلا للعمل الجاد من جميع أفراد المجتمع ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تعليم جيد للجميع فتعليم القلة والذى يدور فى فلك اللغات الأجنبية لن يُفضى إلا إلى تكريس الفجوة المجتمعية بين طبقات المجتمع والتى تزداد يوماً بعد يوم. تلك الفجوة لا يمكنها أن تصمد فى وجه التخلف الذى نحياه فى شتى الميادين طبقاً لمؤشرات الأمم المتحدة .ولن يتأتى لنا أن نحل هذه القضية إلا من خلال هندسة منظومة المجتمع لتشمل التعليم والإنتاج والخدمات لتصطبغ بلغتنا القومية وذلك بوضع أولويات حقيقية لمختلف روافد التنمية سواء أكانت عطاءً أم خدمةً والتى هى فى حقيقتها عطاء من نوع آخر فبها يشعر الجميع بالأمن على المستقبل فيزداد عطاؤه وعطاء غيره.

هندسة المجتمع والثقافة العلمية

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٨ - ٠٢ - ٢٠١٥

حين تتحدث عن الثقافة فى مجتمعنا تفاجأ بأنها بالنسبة لعديد ممن يدعون الثقافة تعنى الاستماع إلى بتهوفن وقراءة روايات تولوستوى ولا تعنى مطلقا معرفة أساسيات العلم البحت أو التجريبى فى مفارقة قلما تجدها فى أى مجتمع يطمح لأن ينفض عن كاهله ظلمات الجهل!

وللأسف غالبًا ما نسمع هذا حتى من أساتذة جامعيين خاصة من الخلفية النظرية، وهو أمر ينبئ بكارثة خاصة مع عزوف الغالبية عن الالتحاق بالقسم العلمى فى الثانوية العامة فى وقت نحن فى أشد الاحتياج فيه للعمل العلمى وخاصة التقنى. وللأسف تتقلص مساحة العلم يومًا بعد يوم فى مجتمع هو أحوج ما يكون لأن ينفض عنه تلال التخلف الذى يحياه. من قبيل التندر أن نشير إلى تدنى المستوى العلمى للمجتمع، بل والمستوى الإنتاجى له ومنها غياب النظرة العلمية لقضية الثقافة العلمية والتى لا يمكنها أن تطفو على السطح إلا من خلال نظرة كلية للمجتمع، نظرة هندسية للبناء آخذة فى اعتبارها مختلف جوانب التنمية والتقدم والرفاهة.

حين تثار قضية الثقافة العلمية لابد لنا من معايير لقياسها من خلال ما يطرحه التعليم والإعلام والأسرة وغير ذلك من مختلف جوانب بناء الفرد. ولا يقف الأمر عند عرض القصص العلمية بل يجب أن يمتد إلى إبراز الجوانب العلمية المضيئة فى تاريخنا وأن نعرض أساسيات العلم بصورة مبسطة وأن نعطى النموذج فى ذلك. يقودنا الأمر إلى شحذ العقل كى يفكر فى كل ما نراه وندركه. وهنا يجب أن نتذكر كيف قضينا على مهارات التعامل مع الأعداد فى مراحل التعليم المختلفة بالسماح للألة الحاسبة أن تقتحم الفصل فى المرحلة الابتدائية حتى بتنا حين نتعامل مع أغلب الباعة نجد أنه يلزمه كى يجمع عشرة على عشرين أن يستخدم الآلة الحاسبة. لقد كان قرار إدخال الآلة الحاسبة فى المدارس قرارا جريئًا لوأد ملكة التعامل مع الأعداد للناشئة والذين أصبحوا الآن شباب المجتمع.

حين نتحدث عن الثقافة عادة ما نتحدث عن السينما والقصص والروايات والمسرح وغيرها من المناشط، ولكننا نغفل نوادى العلوم والألعاب التى تحث على التفكير وقصص رواد العلم وكتب المهارات التقنية وغيرها من جزئيات الثقافة العلمية. ولا يخلو الأمر من مفاجآت حين نجد تبعية قضية الترجمة هى للوزارة المسئولة عن الثقافة وأن نصيب الكتب التى تتعلق بالعلم فيها لا يكاد يذكر فى مقابل الكتب والروايات الأدبية. فى حوار مع أحد مسئولى أحد مراكز الترجمة القومية يمكننا أن نستشف النظرة غير العلمية للعلم من خلال إنتاج الكتب التى تسمى أمهات الكتب وأغلبها فلسفية بحجة أن هذا هو الطريق الأصح للنهضة رغم أن تلك الترجمات موجودة فعلاً، ولكنه التجويد فى نظر البعض الذى يفضى إلى هدر الأموال والجهود بلا طائل! أليس الأجدى والأجدر أن نترجم كتب العلم للتدريس الجامعى وكتب تبسيط العلم كى يشيع العلم فى المجتمع؟ أين نحن من قول المستشرقة سيجريد هونكة الذى كانت تصف فيه المجتمع العربى إبان حضارته حيث قالت كان المجتمع العربى: عالمًا ومتعلمًا؟

أتذكر أنه منذ حوالى عقد من الزمان اضطلعت وزارة الشباب بنشر الثقافة العلمية من خلال مراكز الشباب وبتنا ننظم مسابقات ومشاريع لنشر العلم فى مختلف المحافظات .كانت تلك أيام لا تنسى حيث كنا نجوب مختلف المحافظات من خلال اللجنة العلمية لوزارة الشباب التى ضمت أساتذة من كليات الهندسة والعلوم عملوا جميعًا دون أجر.

هندسة المجتمع ولغته

محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٣ - ١١ - ٢٠١٥

كان لى حوار مباشر منذ فترة قصيرة مع حاكم عربى مازال فى السلطة (ولم يكن لى منه مطلب شخصى) عن التنمية من خلال استخدام لغتنا القومية وكم صدمت من صورة الرجل الحقيقية التى يسوق بها نفسه على أنه مدافع حقيقى عن العربية فى محيط أمتنا لأكتشف أن المال يمكنه صناعة هالات متوهمة حول الأشخاص لينخدع بها البسطاء أمثال بعض العلماء بجانب عامة أفراد الأمة! فى حوارى معه عن تعريب التعليم وكيف أنه أداة ناجعة للتنمية كان رده على الطرح أن قال لا نريد أن نتخلف مثل سوريا وعلى أثره سقت له مقارنة علمية مدعمة بالأرقام عن سوريا (قبل الحرب الحالية) إلا أننى لم أجد تغيرًا فى الموقف الذى يشابه موقف العامة الذين لم يطرح عليهم الأمر البتة فما بالكم بحاكم عربى يسوق نفسه على أنه مدافع عن لغتنا العربية. وكالعادة تم تحويل التواصل لشخص آخر ليس له من الفصحى نصيب بل إن تجنيه على الفصحى بالموقف ليس محل شك! أهى حالة عربية عامة أن يتشبع من بيدهم السلطة أو الأمر بمقولات مغلوطة دون تمحيص منهم ومن مستشاريهم، مع التأكيد على أن المال فى حالتنا لعب دورًا إضافيًا بالاعتداد بالرأى دون وجه حق أو دراسة! لم ينعكس التشدق بالعربية عماد هويتنا على خريطة تقدم دولته بل على العكس فهى ليست فى عداد الدول المتقدمة أو المرشحة للتقدم الحقيقي!

حين تتطهر القلوب تنضح بأسمى المعانى فى قالب رصين سليم لغويًا وفكرًيا. ألا نلاحظ استخدام البعض فى مواقع التواصل الاجتماعي؛ وإن كان مازال عددهم قليلاً؛ استخدام لغة صحيحة فى تعليقاتهم وتغريداتهم وهو ما يعد مؤشرًا موجبًا لرقى وسلامة فكرهم خاصة حينما يأتى من مثقفين أو من أساتذة جامعيين. حينما نتحدث عن الريادة فى المجتمع فلابد من أن تشملها دقة العبارة وسلامة اللغة. هل يمكن أن تكون الريادة بلغة غير سليمة غير صحيحة؟ حينما نتطلع وليس ندعى الريادة يجب أن نكون قدوة فى أسلوبنا وفى صحة لغتنا، ولنراجع العديد من التعليقات فى العديد من مواقع التواصل الاجتماعى لنحكم على ريادة البعض وعدم استحقاق آخرين لهذه المرتبة.

إن الاعتزاز باللغة القومية من أهم مكونات الهوية وكم من شعب أحيته لغته، فلقد توحدت عليه ألمانيا منذ أقل من قرنين وعليه أعيد توحيدها عام ١٩٩٠م، وتولدت جمهورية أيرلندا على يد ديفاليرا بناء على اللغة ليصبح أول رئيس لها.

لابد من كسر حلقة عدم الرشد المجتمعى فى نقطة بعينها ورأيى أن أسهل نقطة هى الجامعة. ولا يعنى هذا أنها بمعزل عن بقية المجتمع ولكنها نقطة شبه محددة ويمكن بها بدء الإصلاح وبالتالى تصبح الجامعة رائدة فى هذا المضمار فهذا هو المطلوب منها. ليتنا كأساتذة جامعيين نعرف واجبنا قبل حقنا ونعرف ما ينتظره المجتمع منا من تعليم حقيقى بلغة الوطن. ليتنا ندرك ريادة الجامعة والتى هى بحق مصنع الرجال فى

المجتمعات التى لها موضع قدم فى طريق التنمية. أيمكن أن يتدارك أساتذة الجامعة دورهم فى الحفاظ على لغة البلد التى باعها بعضهم فى سبيل المادة فأنشأ البعض شُعَبًا فى الجامعات للدراسة للمصريين بلغة غير لغتهم القومية بل ومدت كليات التربية المدارس التى تدرس بغير لغة الوطن بمدرسين والتى يتعارض وجودها مع القانون والدستور وذلك بدون دراسة بل جريًا وراء كسب مادى رخيص لم يختلفوا فيه مع بعض الحكام الذين وجدوا فى كلام العامة بغيتهم يرددونه بلا فكر وبلا مضمون!

هندسة المجتمع ولغتنا العربية

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١١ - ١٢ - ٢٠١٥

ليس من قبيل الاعتزاز القومى أن نشير إلى أن لغتنا العربية لغة ممنهجة منظمة يقوم بنيانها على قواعد رصينة يمكن ميكنتها بسهولة أكثر من أية لغة أخرى. ليست لغتنا من اللغات التى لا أحرف فيها مثل اليابانية والصينية، ولكنها مثل أغلب اللغات المتطورة تتشكل مفرداتها من أحرف محددة ولكنها تفوق تلك اللغات فى أن الكلمات تكتب كما تنطق تمامًا بفضل حركات التشكيل التى تحدد بدقة معنى وحركة الحرف أثناء نطقه. الأمر بهذا العرض يبدو بدهيًا ولكنه حال مقارنته باللغات الأوروبية حيث نجد ان الكلمة تنطق كوحدة واحدة كما نجد أن للحروف المكونة للكلمات نطقًا يختلف حسب الكلمة بلا قاعدة لذلك؛ يصبح وسامًا على صدر لغتنا! ولا يقف الأمر عند هذا، بل يتعداه إلى وجود أصوات فى اللغة الإنجليزية مثلاً ليس لها حرف محدد بل يتكون الصوت من تتابع حرفين او اكثر لتوليد ذلك الصوت، والذى يُوَلِد أحيانًا أكثر من صوت! العجيب أننا حال مقارنة لغتنا بغيرها نهمل هذه التراكيب المكتملة للغة ولا نعيرها كثير اهتمام. لم تلتفت الغالبية إلى ما بين أيديها من آلية لغوية نقية تتجانس أشكال حروفها مع بعضها بدرجة تنم عن كونها وليدة حضارة واحدة فى حين لا تتجانس أشكال حروف اللغات الأوروبية مع بعضها مما يدل على عدم نقاء مصادرها وأنها نتاج تفاعلات حضارية مختلفة. هذا الأمر غاب عن درسنا العربى وبات بعضنا يستسهل استخدام الحرف الغربى فى تعاملاته على شبكات التواصل الاجتماعى ليعيد تذكيرنا بمحاولة وزير الحقانية عبدالعزيز فهمى فى القرن الميلادى المنصرم لنبذ الحرف العربى واستبدال الحرف اللاتينى به والتى وئدت نتيجة جهود عباس العقاد وإخوانه والتى لولاها لكنا انقطعنا عن ثقافتنا وتراثنا العربى، كما بات بعضنا ينقل العامية إلى ساحات لا تطرقها فى ممارسات الشعوب المتقدمة بادعاء أننا نمارسها فى تعاملاتنا العادية فنقلوها إلى الإعلام المسموع والمرئى والمكتوب وإلى قاعات الدرس بل ودرس اللغة العربية فى المدارس والجامعات بل وفى أقسام اللغة العربية فى جامعاتنا، هذا المشهد العام لا يخلو من استثناءات نجد فيها من يتمسك بلغته العربية فى مختلف المحافل العامة وفى قاعات الدرس بل وأسريًا. ولكن هذا النموذج لا يتم تصديره إعلاميًا ولا يتم الترويج له! لقد تغلغلت العاميات وتغلغل الحرف الغربى فى العديد من أمور حياتنا حتى بات الفرد منا يتذكر محاولات مستشار التعليم والمندوب السامى الانجليزيين الذين نجحا جزئيًا فى نشر العامية وتحجيم مجالات استخدام اللغة العربية فبتنا نحن وبأيدينا نكمل ما بدآه!

حرفنا العربى الجريح يئن من الاستهتار به ونبذه وغض الطرف عنه بل وإهماله لدرجة بات معها الخوف على كيان الوطن أمرا محتملا حيث بدأت الشعوبية تطل برأسها هنا فى مصر فوجدنا من ينادى باستخدام اللغة النوبية والأمازيغية والهيروغليفية ومن يتعصب لاستخدام الإنجليزية والفرنسية فى قاعات الدرس ليس فقط الجامعى بل وفى الحضانة برهان على الماضى أكثر منه على المستقبل تحت دعاوى عدة متناسين حقوق الوطن وحقوق الأمة وحقوق الأفراد فى حياة كريمة يستشعر فيها الفرد عظم انتمائه العربى ولكن البعض يأبى إلا تفتيت المجتمع! أنَّى لمن يريد أن يصب جهود المجتمع فى بوتقة واحدة لا تتنافر جزئياتها بل تتكامل

أن يفعل ذلك ويهندس مجتمعه! قضيتنا اللغوية باتت من الأهمية بمكان اجتماعيًا وقوميًا وعلميًا وتعليميًا وثقافيًا وللأسف لا تنال أى اهتمام فى ظل استخدام اللغة الأجنبية واللهجات العامية ولحسن الحظ فى بعض أعمالنا الرسمية وليس جميعها!

هندسة المجتمع ومشروعه اللغوى

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٨ - ١٢ - ٢٠١٥

قد يبدو السؤال عن علاقة التعليم ببنيان المجتمع وبالتنمية ساذجًا، ولكن الحقيقة أن العديدين من أساطين الفكر بل ومن أساتذة الجامعات يثبتون بالفعل أنه لا علاقة للتعليم بتنمية مجتمعنا! هذا الاستنتاج ليس ضربًا من الخيال السلبى ولكنه الواقع للأسف! حين نقبل أن يتم التعليم بفقد قدره ٣٩٪ بداية من خلال استخدام لغة أجنبية ثم نتحدث عن الكفاءة فنحن أمام منظومة مختلة لا يمكن أن تعطى عائدًا إلا من خلال فصل التعليم عن المجتمع وربطه بمجتمع آخر! لن أستدعى للذاكرة المدرسة التى طلبت من أولياء أمور تلاميذها أن يتم التحدث معهم بالمنزل باللغة الأجنبية، ولا ما نجده من تعامل الأمهات على وجه الخصوص فى النوادى ومحال التسوق مع أبنائهن بغير العربية ناهيك عن تعامل المربيات الأجنبيات مع الأطفال بلغة أفضل ما يقال عنها أنها هجينة. القضية قبل أن تكون قضية هوية فهى قضية كفاءة طبقًا لأى مقياس علمى. ولأن لكل قضية استحقاقاتها نجد دائمًا الانتهازى الذى يريد أن يقتنص حقى وحقك بأقل جهد دون أن يقوم بأداء واجبه والذى هو استحقاق وضعه وموقعه

فى تحليلنا لأرقام مؤشرات التعليم فى تقرير التنافسية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمى لهذا العام يسترعينا أن ترتيب مصر فى مؤشر جودة التعليم الابتدائي١٣٩ من١٤٠ دولة فى حين أن ترتيب مصر فى معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائى هو٥٩ مما يشير إلى تدنى نوعية التعليم الابتدائى وفساده. وعلى مستوى التعليم الثانوى استمر ترتيبنا فى جودته علي١٣٩ بينما تحسن ترتيبنا فى تدريس الرياضيات والفيزياء ليصبح ١٣١! حين نقف عند مؤشرات التعليم تلك وارتباطها بالاقتصاد لا نتطرق غالبًا إلى الوعاء الذى يحوى المعلومات ذاتها وهو لغة التعليم، ولكن النظرة الشمولية للتنمية سوف تفضى إلى وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم فى المجتمع ودرجة تقدمه من خلال العديد من المؤشرات ومنها حالة التعليم الجامعى وقبل الجامعى فى المجتمع. الأمر الآخر الذى يمكننا ملاحظته أن جميع دول الصدارة فى العالم وعددها ٢٣ دولة طبقًا لمؤشر السبق التقنى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى تستخدم لغاتها القومية فى منظومة متناغمة من الحضانة للدكتوراه ولم يمنعها ذلك من أن يكون لها السبق فى تنمية مجتمعاتها والتفاعل مع غيرها من المجتمعات.

إن تدنى مؤشرات التنمية فى مجتمعاتنا العربية لا يمكن استمراره واستمرارنا فى حالة المفعول به فقدراتنا البشرية والمادية تؤهلنا لموضع فى صدارة سلم الحضارة. والأمر ليس بالصعوبة بمكان إن نحن التففنا حول مشروع لغوى قومى لتنمية أمتنا ماديًا وفكريًا وثقافيًا من خلال منهج علمى يحافظ على وحدة وهوية الأمة ولا يمكن أن يكون ذلك إلا من خلال وعاء يحدد خصوصيتنا ولا يحجزنا عن التواصل مع الخارج من خلال الترجمة: البوابة التى مرت من خلالها جميع الحضارات. هذا المشروع اللغوى المظهر يحوى فى وعائه ثقافة أمتنا وقدرتها الكامنة للخروج من شرنقات القابلية للاحتلال وللفساد وللعمالة بمختلف صورها الفكرية

والمادية والثقافية والعلمية أحيانًا. قضيتنا التى ننافح عنها هى وجودنا الحضارى بل هى وجودنا ذاته الذى يحاول البعض اجتثاثه واجتثاثنا معه فى مشهد عراقى سورى يمنى.... إن عزل لغة الأمة عن وجودها الحضارى المادى والمعنوى يعنى على المدى المتوسط وئد كامل الأمة وتسليمها لحثالة الأمم على طبق من ذهب متناسين القصور الذاتى لأبناء العربية فى الجزائر طيلة قرن ونصف كتب عليها فيها أن تُطَلِق لغتها وثقافتها فلم يزدها ذلك إلا إصرارًا على نفض غبار التغريب عن كاهلها.

هندسة المجتمع ومشروع التعريب

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢٥ - ١٢ - ٢٠١٥

منذ أكثر من عقدين من الزمن وهناك من يسلك مضمار تعريب التعليم وهو أمر لم يكن من المتوقع أن تستغرقه القضية. ومن واقع خبرة آلاف الباحثين الذين شاركوا فى مؤتمرات وندوات وورش عمل الجمعية المصرية لتعريب العلوم على مدى عقدين كاملين، تبلور مشروع تعريب التعليم والعلوم والمعارف الذى بنى على قاعدة شملت مئات البحوث التى قدمت فى مختلف مناشط الجمعية وعلى ما قدم فى غير ذلك من المناشط من أبناء العربية بغية النهوض بأمتنا. يتكون العمود الفقرى للمشروع من آلية توضع على شبكة الإنترنت لوضع العديد من الكتب والمواد العلمية والتعليمية كالمحاضرات وشرائح العرض المرئية للعلوم والتقنيات باللغة العربية فى التخصصات التطبيقية، بالإضافة إلى ترجمة وتعريب المستحدث من الكتب والمواد العلمية والتعليمية من أرقى الجامعات العالمية، وذلك بالإضافة إلى جزء يهتم بالكتابة بالعربية الصحيحة. ويهدف المشروع إلى دفع قضية التعريب للأمام باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية وللهوية من خلال مراحل المشروع المتعددة والذى نتمنى أن يحدث طفرة فى قضية تعريب التعليم والعلوم وهو ما سيستتبعه طفرة مؤكدة فى تنمية مجتمعاتنا.

لقد انطلق المشروع من إيماننا أن التعليم والعلم هما السبيل الأهم لتنمية مجتمعاتنا العربية فبدراسة مسارات تعريب الأمة وتنميتها خلال العقود السابقة توصلنا إلى أن التعليم الجامعى والتعليم بعد الجامعى هما قاطرة جميع مشاريع التنمية فى مجتمعنا العربى، ولهذا يركز المشروع؛ فى البداية؛ على هذه الشريحة التى يمكن أن تقود المجتمع إن هى استوعبت العلم وأنتجت منه معرفة تدفع أمتنا إلى الأمام. لقد جاء هذا المشروع من رحم خطة العمل المبدئية التى طرحتها الجمعية المصرية لتعريب العلوم لدفع مسيرة التعريب منذ سنوات فى مؤتمراتها ولقاءاتها وعلى مواقعها على شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعى وتراكمًا لخبرات رواد التعريب فى المنطقة العربية، حيث كان تركيز الخطة على الإجابة عن التساؤل التالي: لمن نتوجه وبم نبدأ؟؟ ومن ثم تسير الخطة على محورين رئيسيين أولهما التعريب: وبدايته تعريب التعليم حيث سيتبعه تلقائيًا تعريب كل ما يتعلق بالحياة العامة، وثانيهما اللغة العربية: وذلك بالتوازى مع تعريب التعليم بهدف الارتقاء بممارستنا للغة العربية وصب مختلف منتوجاتنا الفكرية فى قالبها الصحيح.

ويجدر بنا الإشارة إلى أن تعريب التعليم يشمل التعليم الجامعى وقبل الجامعى من طب، هندسة، صيدلة... إلخ. وتركز الخطة فى البداية على التخصصات العلمية التطبيقية وبخاصة الطب والهندسة لكونهما أكثر العلوم مقاومة للتعريب ولقناعتنا أنه إذا ما تم تعريب الطب والهندسة فستتبعهما بقية العلوم. وليكن ذلك من خلال تعريب الكتب الجامعية والمواد العلمية والتعليمية وترجمة المستحدث منها. وحتى تكتمل صورة المشروع يجب أن نشير إلى أن تمويل المشروع يقوم به أفراد يؤمنون بحق أمتنا فى التنمية ويثقون فى أن

تعريب التعليم والعلوم والمعارف بوابة أساسية لذلك. ويبقى باب التعاون مفتوحًا للأفراد والمؤسسات ذات التوجه نفسه تجاه أمتنا ولغتنا من خلال معاونة المشروع فنيا وتقنيًا وعلميًا وإعلاميًا بالإضافة إلى المعاونة الفكرية وغيرها من صور المشاركة. لقد آثرت الجمعية المصرية لتعريب العلوم كإحدى مؤسسات المجتمع المدنى إلا أن تدلى بدلوها فى مضمار لا يزاحمها فيه إلا أشقاء اكتشفوا أن طريق التنمية لا يمر إلا من بوابة العلم لعموم المجتمع لا لخاصته. إن أية دراسة متأنية لواقع المجتمع ومآله المنشود لا يمكن أن تنجح دون هندسة المجتمع ورسم خارطة تدفق مدخلاته ومخرجاته لنبصر مواطن الخلل والقوة فى مختلف مناحى حياتنا مستلهمين القيم والعبر من تاريخنا ومن دراسة حالة المجتمعات الأخرى.

هندسة المجتمع وتعريب التعليم

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٠١ - ٠١ - ٢٠١٦

لم تشغل اللغة بال أغلب من يتحدث عن التنمية حيث مثل الاقتصاد أغلب المشهد لتتوارى عنه اللغة والثقافة والعقائد وغيرها من مقومات الشخصية القومية والفردية على حد سواء. وكانت العقبات المتوهمة هى ما يوضع فى طريق تلك المكونات، ومع تكرار ذلك توهم البعض وجود عقبات وانقادوا وراء تلك الآراء! ولكن الأمر جد مختلف حين نهندس بنيان المجتمع فكل المكونات مطروحة وكل البدائل ممكنة، بل إن غربلة المطروح وتقويمه لمطلوب. حين نتحدث عن اللغة وعن دورها فى التنمية وعن تعريب أوجه الحياة نجد لزامًا علينا أن نغربل المطروح من الأفكار والآراء لنكتشف أن ندرة الكتب العلمية العربية لم تمثل حجر عثرة فى سبيل تعريب التعليم الجامعى وقبل الجامعى، بل تمثلت العقبة الكئود فى نقص الهمة ومحاولة ارتداء قبعة الأجنبى، فهناك قدر مقبول من الكتب العلمية بالعربية يغطى مختلف مناحى الدراسات الجامعية (فى سوريا على سبيل المثال) إضافة إلى الجزر المعربة المتفرقة فى مختلف البلدان العربية، ليدحض بوضوح تلك الفرية، لذا فإن البناء على ما أنجزته التجارب العربية الرائدة فى مجال العلوم التطبيقية فى سوريا والعراق والجزائر والسودان والسعودية ومصر وغيرها، لأمر منطقى وعلمى وذلك كمدخل لتعريب التعليم فى مختلف ربوع أمتنا، بدءً بمرحلة الدراسات الجامعية لرغبتنا فى التوجه نحو هدف واقعى وغير مستحيل.

لقضية التعريب استحقاقات عدة يمكن تلخيص بعضها فى ما يجب فعله حاليًا بدء من الحصول على الكتب العلمية المترجمة للعربية والمؤلفة بالعربية المنشورة بواسطة الهيئات القومية والوطنية فى مختلف بلداننا العربية ونشرها (بعد موافقة الجهات صاحبة حقوق النشر) على شبكة المعلومات العالمية كى يتمكن الكافة من الاستفادة من تلك الثروة العلمية، وبهذا نكون قد وضعنا أيدينا على خطوة عملية نحو الهدف. ولا يكفى الحصول على الكتب العلمية العربية وترجمة غيرها من الكتب والبرمجيات والبحوث إلى العربية وتحفيز الكافة للكتابة بالعربية فى تحقيق التعريب بل يلزم الترويج للقضية من خلال خلق سوق يستوعب تلك المواد المعربة. وفى هذا الصدد نوجز المهام الآنية التالية: الترويج للكتب والمواد العلمية والتعليمية المعربة سواءً المؤلفة بالعربية أم المترجمة إليها، وإجراء ونشر البحوث والدراسات العلمية عن قضية التعريب والتى منها ما يبين العلاقة بين التعلم باللغة القومية وبين الابتكار والإبداع، وذلك فى مختلف المحافل والمؤتمرات العلمية، وكتابة المقالات ونشرها فى الصحف وعلى شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) عن مختلف جوانب قضية التعريب، وتجميع المقالات التى تتحدث وتناقش قضية التعريب ونشرها على شبكة المعلومات العالمية،

إضافة إلى حصر المواد المعربة ومنها الكتب والبحوث والبرمجيات والمواد العلمية والتعليمية بالإضافة إلى المواقع المهتمة بقضية التعريب.

إن الترويج لقضية التعريب من خلال التواصل مع المهتمين بالتعريب من الفئات المستهدفة وهم بالأساس أساتذة الجامعات ورجال التعليم والمثقفون وأصحاب القرار والمهتمون بقضايا التنمية لخطوة جد مطلوبة تدعيما لمشروع تعريب التعليم والعلوم والمعارف باعتباره نواة لمختلف قضايا التعريب وتحديثه دوريًا. ولا نتقاعس عن تعلم اللغة العربية بدرجة يمكن معها حل عقدة اللسان العربى فى تعاملاته العلمية، ونشر الوسائط المتعددة والبرمجيات التى تصب فى تعليم اللغة العربية الفصحى كى تتمكن طليعة النخب العلمية والثقافية من إتقان المهارات الوظيفية لاستخدام اللغة العربية فى الحياة العلمية والعامة. إن الاستخدام الصحيح للغة القومية ليصب مباشرة فى العديد من الجوانب ومنها تقدم وتنمية المجتمع ولننظر إلى أقوى عشر اقتصادات عالمية وأقوى عشر دول مبدعة لنكتشف أنها جميعها تستخدم لغاتها القومية فى تعليمها بدءً من الحضانة وحتى الدكتوراه.

هندسة المجتمع وشارعنا اللغوى

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٥ - ٠١ - ٢٠١٦

ظهر مصطلح هندسة المجتمع منذ أقل من أربع سنوات فى إحدى ندوات جمعية المهندسين المصرية بهدف توليد منظومة محلية للتنمية انطلاقًا من كون التنمية عملية متعددة المداخل والمخارج وتتشابك محدداتها وجزئياتها بشبكة تماثل شبكات الهندسة وبها من التكرار والتداخل ما يمكن هندسته لنصل لفهم موسوعى للتنمية بمختلف جزئياتها .

ثم يبرز هنا مصطلح الشارع اللغوى ليضيف لبنة فى هندسة المجتمع مثلها مثل بقية الجزئيات وليشمل علاقة اللغة بالتنمية بمختلف جزئياتها الصلبة والناعمة وليحدد مختلف روافد اللغة فى المجتمع سواء أكانت اللغة القومية أم اللغات الأجنبية. وشارعنا اللغوى بهذا التعريف يشمل ما نراه وما نسمعه وما نخطه بأيدينا وما نتفوه به وما يترسب فى ذهننا بعد أن نترك التعليم ويحدد لأبنائه ويحددون له فى آن واحد هويتهم وثقافتهم! شارعنا اللغوى بهذا التعريف يحدد طريقنا فى تفاعل دائم بيننا وبينه كى نطور مساره إن أردنا وكى نودى بنا لقاع البشرية إن تغافلنا عن بنيانه المادى والرخو. لقد غدا الإبحار فى شارعنا يسيرًا إن اتضحت شبكة تفاعلاته وتباينت خطوط تشابكاته، وعلى العكس حين تتوه أقدامنا فى السير فيه فتتوه معها قيمنا بل وهويتنا. ذهبت منذ بضع سنوات لحضور مؤتمر عن الاختراعات فى مدينة إبيدجان العاصمة الاقتصادية لساحل العاج إحدى دول غرب أفريقيا المطلة على المحيط الأطلسى والمحتلة سابقًا (!) من فرنسا، ومن وقتها لا يفارق مخيلتى تجوالى فى شوارعها بإعلاناتها المضيئة بالحروف اللاتينية، ذلك المنظر الذى لا يكاد يختلف عن شوارعنا حاليًا حتى فى مسميات السلع الأجنبية وكأننا طُمسنا سويًا برداء غريب على ثقافة نتشارك فى جزء منها مع ساحل العاج أو كوت دى فوار كما يسميها مخططو علاقاتنا الخارجية. أتذكر هذا حين أتأمل طباعة رقم جواز السفر الذى نبذ رقمنا العربى الأصيل لصالح الرقم الغربى. وحين أتأمل أوراق العملة النقدية الجديدة فئة العشرة جنيهات والمائة جنيه التى تآكل فى الجديد من أوراقهما الرقم العربى فى أسفل واجهاتهما ليحل محله الرقم الغربى وليكتب رقم فئة العملة (مرتين فى العملة الورقية فئة المائة جنيه أحدهما بحجم لا يكاد يرى) ومرة واحدة فى العملة الورقية فئة العشرة جنيهات بأرقامنا العربية الأصيلة فى مقابل أربعة مرات

بالرقم الغربى بحجم أكبر من الرقم العربى ولتمحى معها الفئة (جنيه) ولكن ما الحل فى هذا التردى اللغوى الذى يودى بالمجتمع إلى الهاوية؟ هل هناك غطاء تشريعى يتعامل مع تلك المعطيات؟ والإجابة بنعم، فهناك أكثر من خمسة قوانين توجب الاستعمال الصحيح للغة العربية فى مختلف مجالات الحياة وتحدد سلطة التنفيذ بدقة وتعاقب من يتخلى عن التنفيذ، ولكن أين التنفيذ؟ ينص أحد تلك القوانين صراحة على اتخاذ أية وسائل لتحقيق الغرض منه ويلزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها بتنفيذ ما يصدر تحت عباءة ذلك القانون لخدمة سلامة اللغة العربية والقيام بتذليل أية صعوبات ومتابعة التنفيذ وتقييم مستوى الأداء ويترتب على مخالفة هذا الالتزام انعقاد المسئولية التأديبية للمخالف بل ويتطلب إعلان تقرير سنوى عن حالة اللغة العربية، وما تتعرض له من مخالفات. فماذا ننتظر من الغطاء التشريعى للعمل بعد هذا؟ هل الأمر يحتاج إلى فكر من خارج الصندوق، فكر مبدع لا يتوانى صاحبه عن فعل كل الممكن للحفاظ على لغة الأمة وعدم المساهمة فى تقويض هويتها ليس بالعمل (بافتراض حسن النية) ولكن بالتقاعس عن الفعل الذى أوجبه القانون!

هندسة المجتمع ولهجاتنا العامية

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢٢ - ٠١ - ٢٠١٦

يظن البعض على عكس الحقيقة أن اللهجات العامية خاصة بلغتنا العربية دونا عن سائر اللغات، فاللهجات موجودة فى جميع اللغات، ولكن إظهار العاميات له ضوابط فى مختلف لغات الدول المتقدمة قديمًا وحديثًا، فعامياتهم لا تظهر فى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ولا فى قاعات الدرس والاجتماعات العامة عكس الحادث عندنا.

لقد وصل الأمر إلى تدريس قواعد اللغة العربية بالعامية فى الأقسام والكليات الجامعية المتخصصة فى العربية! ووصل الأمر إلى وجود مراكز لتدريس عامياتنا بعكس الحادث فى جميع دول العالم التى تحترم نفسها وتحترم بالتالى لغتها، وكأننا نتقمص روح الألمانى ولهلم اسبيتا مدير دار الكتب المصرية الأسبق فى دعوته لاستبدال العامية بالفصحى منذ عام ١٨٨٠م وروح مهندس الرى الإنجليزى عقب احتلال انجلترا لمصر وليم ويلكوكس مدير تحرير مجلة الأزهر الأسبق الذى قضى نحو نصف قرن يبشر بالعامية.. وغيرهما. والعجيب أن الدعوة تلقفها بعض بنى جلدتنا ومنهم سلامة موسى، وأستاذ الجيل أحمد لطفى السيد، وقاسم أمين، ومحمود تيمور، وسعيد عقل، وأنيس فريحة، ولويس عوض وغيرهم الذين لم يكتبوا بالعامية... قط! وها نحن الآن نقتفى آثارهم ونهجر عربيتنا الفصيحة ويحاضر أغلبنا فى قاعات الدرس بالجامعة صانعة الأجيال بالعامية، بل ويكتب بعضنا بها، وتكتب بعض الإعلانات الرسمية بها ويُتَحدث بها فى المدارس وفى دور العبادة فى المواعظ وعلى المنابر! لقد بات الترويج للعامية بصورة منظمة فى العديد من وسائل الإعلام أمرًا عاديًا لدرجة أصبح البحث فيها عمن يستخدم العربية الفصيحة أمرًا صعبًا وبات بعض من يتصدرون المشهد لا يتقنون العربية الصحيحة. ومن المستغرب أن يقتفى الأثر أغلب من يتصدرون المشهد السياسى بل إن بعضهم ليتدنى منه المحتوى الفكرى لدرجة مؤسفة. لقد باتت العامية بساقط كلماتها تنخر فى عظام المجتمع لتجزئة ولتقطع أوصاله داخل القطر الواحد رغم محاولة فرض

عامية العواصم العربية على المشهد فى دعوة متهالكة وكأننا نريد أن نستبدل تلك العاميات المتفرقة بعربيتنا الصحيحة الموحدة والموحدة فى آن واحد. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل شارك المشهد الثقافى الرسمى فى هذا بتكريم الكتابة بالعامية بجائزة الدولة التقديرية فى قاهرة العروبة وصاحَبَ ذلك ومنذ أكثر من عقد من الزمان استخدام العامية فى الشارع السياسى وفى بلورة فكر من يتصدرونه، تحت دعاوى متهالكة منها التقرب من المواطن عوضًا عن الارتفاع به وبثقافته وبفكره لتظل حالة الأمية الفكرية متصدرة المشهد. والعجيب أن العديد من وسائل الإعلام الأجنبية تستخدم لغة عربية صحيحة لتصل رسالتها للمنطقة العربية بأكملها حتى بتنا نشير بالبنان إلى تلك الوسائل علَّنا نقتفى أثرها!

لقد حضرت اجتماعًا على هامش إحدى الندوات منذ سنوات مع وزيرة الثقافة فى سوريا العروبة الجريحة التى أعطت الأمة الكثير ويتكالب عليها الآن كل لئيم وفاجر بالتدخل المباشر وبدعوة الأجانب لدك هذا الحصن العربى الذى وقف دومًا فى وجه محاولات اجتياح أمتنا. وأتذكر حديث تلك الوزيرة المثقفة عن أهمية العربية الفصيحة لا العامية وتأثير مسلسلات الأطفال وأفلام الرسوم المتحركة على القيم واللغة، وكيف أن ابنها الذى كاد يغرق فى حمام سباحة أحد نوادى دمشق كان يستغيث بعربية صحيحة: انقذونى. وكأننى أسمع صوتها وصوت ابنها يتردد وأتذكر سوريا .لقد بح صوت المغنية ماجدة الرومى منذ سنوات بصرختها: اتركونا نعيش فى وجه ساسة لبنان وكأنها تخاطب ساسة سوريا بل وكل الساسة العرب. يحتاج ضبط أمورنا جميعها إلى نظام منضبط فى مختلف جزئياته وهو ما تطيح به عامياتنا فكرا وبناء!

هندسة المجتمع وتعريب الطب

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٢ - ٠٢ - ٢٠١٦

لم أندهش عندما صرح وزير الصحة الحالى فى الإذاعة المرئية أن غالبية خريجى كليات الطب لا يستطيعون ممارسة المهنة بالمعلومات التى حصلوا عليها فى كلياتهم لسبب بسيط أورده رئيس جامعة القاهرة الحالى بعد ذلك بساعات من أن عدم جودة التعليم الجامعى هو مسئولية الجامعة. وبعيدا عن توزيع الاتهامات أتذكر أن وزير الصحة كان عميدًا لإحدى كليات الطب الحكومية ولم يتصد للمشكلة والتى هى أهم أولويات أى عميد، كما أن رئيس الجامعة لم يذكر لنا كيفية حل المشكلة ولم يتخذ فيها أية خطوة على ما أعلم رغم شغله المنصب منذ فترة! المهم فى سياقنا الحالى والذى يطفو فيه على السطح جودة الخدمات الطبية وتوفيرها للمواطنين جميعهم لا يمكننى أن أتغافل عن الاحصاءات الرسمية عن جودة التعليم عامة وخاصة التعليم الطبى.

حينما يتحدث بعض أساتذة الجامعة عن فرص العمل فى الخارج كمؤشر لجودة التعليم ومع قناعتى الشخصية أن هدفنا هو تخريج مواطن يمكنه دفع عجلة التنمية فى الوطن وليس فى الخارج، أشير بنفس المنطق إلى أن ترتيب الأطباء الأجانب العاملين فى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لعدد سكان دولهم قبل أحداث المنطقة الحالية كان لصالح سوريا التى تدرس الطب وجميع العلوم بلغتنا العربية فسوريا تأتى فى المرتبة رقم ٧ بينما مصر فى المرتبة رقم ١٦ فلم يكن التدريس بالعربية لأطباء سوريا حاجزًا عن العمل فى الخارج ولم يشفع للطبيب المصرى دراسته بالإنجليزية فى الحصول على فرصة عمل خارجية مساوية للطبيب السورى. حينما نتحدث عن جودة التعليم فنحن نشير مباشرة إلى جودة المعيشة والصحة والأمن وجميع

أساسيات الحياة ناهيك عن رفاهيتها. وحين نتذكر أن تقرير التنافسية العالمى يشير إلى أن ترتيب مصر بالنسبة لجودة نظام التعليم هو١٣٩ من١٤٠ دولة شملها التقرير وأن ترتيب مصر بالنسبة لجودة التعليم العالى والتدريب هو١١١، لابد من أن نتعامل مع الأمر بعمق حتى نحظى بأقل مصداقية ممكنة مع النفس. لهذا لا يمكن أن تفاجئنا تصريحات تدنى مستوى الخريج ولكن ما العمل ونحن نتغافل عن أبسط أسس التعليم والذى ينص على أن التعليم باللغة القومية حق وآلية للفهم والإبداع والابتكار؟ لقد توهم بعضنا على غير الحقيقة أن الرطانة بلغة أجنبية سبيل للتنمية وخاب توهمهم ولكنهم ما زالوا يكابرون ظنًا منهم على غير الحقيقة، أن فرص العمل بالخارج أفضل حين يدرس أبناؤهم بلغة أجنبية ولكنهم لا يدرون أنهم يمكنهم العيش بالخارج ماديًا بصورة أفضل بلا روح وبلا وضع مكافئ لتخصصاتهم إلا إذا تجردوا عن كل ما يمت للوطن بصلة.

حينما نراهن على الماضى وليس على المستقبل نقر ضمنا أن الوطن لن يتقدم فى مسيرة الأمم ولهذا قرر البعض أن يقفز من السفينة ظنا منهم أنها ستغرق بدلاً من تعويمها مهما كانت العقبات. لقد تغافل أغلب أساتذة الجامعة عن عنصر مهم فى العملية التعليمية واكتساب مهارة العلم وهى لغة التواصل بين الطالب والمعلم والمجتمع وهو ما أثبتته البحوث العلمية. ولنا أن نتفكر فى أن أفضل عشرين دولة فى جودة التعليم العالى على مستوى العالم يتم التدريس والعمل فيها بلغاتها القومية ومنها دول تعداد سكانها مليونان! لقد غاب عن كليات الطب أن تعريب الطب بوابة أساسية لجودة التعليم الطبى، وغاب عنها أن الكتاب العربى الطبى فى جميع فروع الدرجة الجامعية الأولى متوفر وبالمجان على الموقع الإلكترونى للجمعية المصرية لتعريب العلوم، فهل من مستمع أم أن التخفى خلف حاجز اللغة أمر مسلم به؟

هندسة المجتمع وتعريب الهندسة

محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٩ - ٠٢ - ٢٠١٦

منذ أكثر من عقدين من الزمان فى أحد المؤتمرات الهندسية ذكرت أن أغلب أساتذة الجامعات لا يستطيعون ممارسة ما يدرسونه، وطبعا انتقدنى البعض وغضب منى آخرون؛ ولكننى مازلت أكرر نفس المقولة منذ ذلك الحين. وحتى لا نتوه فى زحام الفلسفات دعونى أذكر أن معدلات التنمية فى المجتمع لا ترقى لمستوى الأصيل من ثقافتنا ولمستوى طموحاتنا وهو ما تشير إليه بوضوح صارخ مؤشرات التنمية الصادرة عن المنظمات الدولية قاطبة! وحتى نكون منصفين لابد من الإشارة إلى أن النظام السياسى عليه معول مهم فى المستوى المتدنى لمؤشرات تنمية مجتمعنا، ولكنه حتى نكون منصفين أيضًا ليس هو المسئول الوحيد عن حالتنا التنموية المتردية. وما وصلت إليه نظرة المجتمع للجامعة وأساتذتها ما هو إلا انعكاس لضعف ما تعطيه الجامعة للمجتمع وللمستوى غير المرضى الذى يسلكه بعض(!) أساتذة الجامعة.

وبعيدًا عن الفلسفات وتضاداتها يمكننا ملاحظة أن القطاع الهندسى فى أى مجتمع يمثل واجهة مختلف مناشطه باعتباره الجانب التطبيقى الصريح والواضح لتلك المناشط، وهو ما يضع مسئولية أكبر على من ينخرطون فيه. وحتى لا نتوه فى سياق الجدل دعونا نتفكر فى حجم التبجح الذى وصل إليه البعض، فبعد انهيار كوبرى جامعة سوهاج طالعتنا الأخبار بإعلان رئيس هيئة الطرق أن ازدياد سوء حالة الطرق يقلل من عدد حوادث المركبات، فالطرق المكسرة تجبر السائقين على خفض سرعاتهم مما يقلل من نسب الحوادث. وبعد ذلك بأيام أكد المتحدث باسم هيئة الطرق والكبارى، أن الطرق التى يتم إنشاؤها فى مصر الآن تتفق مع

المعايير العالمية، ولا تَقِل عن الطرق الموجودة فى ألمانيا. وبعدها صرح وزير الإسكان والمرافق، بأن كوبرى جامعة سوهاج الجديد سليم ولم ينهر كما تردد! وفى تلك المرثية: من نصدق؟ صورة الكوبرى والشوارع أم الكلام أم ماذا؟ والعجيب أن المسئولين عن جودة مهنة الهندسة لم يتخذوا أى إجراء لتوضيح تلك الملهاة، لأن القطاع الهندسى جميعه متضرر من وجوده فى هذا المشهد.

ودعونى أوضح الصورة أكثر لأشير أن العديد من مشاكل المجتمع مرده تدنى ممارسات القطاع الهندسى ومنه التعليم الهندسى والتقنى. ورغم ما تطالعنا به الأخبار من وقت لآخر عن بعض العمليات الهندسية إلا أننا لا يمكننا أن ننخدع بأننا من نقوم بهذا فنحن لا ننتج علمًا أو تقنية هندسية فى الغالب الأعم فالهندسة تصميم وإبداع وغالبيتنا منها براء، كما أن تعليمنا الهندسى ليس بالجودة المنشودة وغير المنشودة فلا معايير حقيقية لقياس جودة أى منتج ومن أهم تلك المنتجات الطالب والذى يتم تأهيله ليصبح مهندسًا ليتخرج ولا يجد عملاً هندسيًا فيقبل بغير ما أُهِلَ له وتكون النتيجة تخريج بطالة مقنعة وتدور العجلة لينفض الطالب والأستاذ معًا من ذاكرتهما التعليم الهندسى بل التعليم من أساسه. ودعونا ننظر فى ممارسات المهندسين لنجدهم هم من يوافقون على استيراد المعدات بتعليمات تشغيل بغير اللغة القومية فيحجبون مجرد مهارة التعامل مع الآلة عن العامل والفنى بل وعن المهندس ذاته.

ومن المضحكات المبكيات أن المهندس عندما يهندس الأمور يبدأ من واقع ليصل لواقع آخر افتراضى يراه رؤيا العين فى مخيلته وفى معادلاته وفى أوراقه، ولكننا لا نجد ذلك أبدا فى مهندسينا فلا تصميم ولا تغذية مرتدة لتقييم العمل، بل ولا لغة تجمع أطراف العمل الواحد من عامل وأسطى وفنى ومهندس وخبير واستشارى وأستاذ بل تجد الطبقية قد نشبت أظافرها فى العمل الهندسى والذى هو بالتعريف قطعة فنية علمية متكاملة لا تتجانس إلا من خلال لغة واحدة!

هندسة المجتمع وتعريب الأمة

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢٦ - ٠٢ - ٢٠١٦

وسط تلاطم الأحداث تتوه من أغلبنا محطات رئيسية فى مسيرة الحياة، ومن تلك المحطات اهتمامنا بلغتنا الأم لنعود ونتذكرها فى فبراير من كل عام عندما يحين موعد احتفال الأمم المتحدة بها. ورغم ذلك يمر يوم الاحتفال بلا احتفاء أو تنويه فى أغلب وسائل إعلامنا بمختلف مستوياتها الحكومية منها والخاصة، رغم أن اللغة الأم تشكل وجدان الأفراد وتذيبهم فى بوتقة واحدة يخرج منها الشعور القومي! ومما يزيد الأمر مرارة أن يسبق يوم اللغة الأم ذكرى الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م دونما إشارة لها من إعلامنا باعتبارها محطة رئيسية فى تاريخنا الحديث تذكرنا بدورنا القومى الذى تقاعس فى العقود الأخيرة، وهو أمر يضع علامات استفهام كبيرة على رؤيتنا القومية لما تمر به أمتنا من أحداث ودور الإعلام فى ذلك. وسط مشهد ذبح سوريا يكون التذكير بتاريخنا المشترك فى الدفاع عن ثوابت الأمة نوعًا من الخوض فى المجهول دونما إدراك لمسئولية الإعلام تجاه أمة تذبح على مرأى ومسمع من كل أفرادها. قد يكون من المضحكات المبكيات أن أجزاء الأمة التى توحدت معنا فى التاريخ الحديث كلها أصبحت نهبًا لعمليات خارجية. لقد أقمنا وحدة مع سوريا والعراق واليمن وليبيا وبتنا نحن الخمسة فى وجه المدفع. ألا يدعو ذلك المشهد إلى التفكر فى أسباب ذلك والتذكير بمسئوليتنا المشتركة تجاه بعضنا البعض. لقد جمعتنا العروبة فى مشهد ظن بعضنا أنه دائم، ولكن أثبتت الأحداث أن تقاعسنا عن الحفاظ عليه وعدم إدراك مستحقاته أمر أضرنا جميعًا فلم نقم

وحدة بين شعوب تتجانس ولا تتنافر وأصبحنا نشاهد أعداء الأمس فى أوروبا يسعون للوحدة بعزيمة وإصرار لنبيت نتحسر على تاريخنا حتى يخيل إلينا أننا فى طريقنا لنصبح أعداء أنفسنا! مشهد الأمة فى هذا الظرف التاريخى يستصرخ كل ما يمكن أن يضيف للبناء على أساس قوى حقيقى لا غش فيه.

وسط معترك السياسة الذى به من الغموض أكثر من المكشوف بات أغلبنا ينأى بنفسه عن أن يضيف أية لبنة فى صرح الأمة حى ليخيل إلينا أن غالبيتنا ينتمون لأمة غير أمتنا! ورغم سهولة ما يمكن أن يقوم به الفرد تجاه أمته نجد أنه يبلع طعم تغريب الأمة فى المدرسة وفى الجامعة وفى الشارع وفى كل مؤسساتنا العامة والخاصة مع استثناءات قليلة يراهن فيها البعض على شموخ أمتنا وعزتها. ذلك الجهد الذى يمكننا جميعًا القيام به هو التفكر فى سر الهجمة الشرسة على لغتنا ذات ملايين المفردات من لغات ذات مئات الآلاف ومن عاميات لا تتعدى مفرداتها عدة آلاف لنكتشف دون عناء أننا نملك ما لا يملكون وأن بيدنا قيما لا يعرفونها إلا بالجهد والزمن ولكننا عنها غفل رغم تعليمنا العالى أحيانا! لغتنا كأى لغة سر توحد مجتمعنا. يقول المفكر الأمريكى صمويل هنتنجتون فى محضر تساؤله عن كينونة الأمة الأمريكية أن الحضارات ترتكز بالأساس على اللغة والدين. ونحن فى هذا السياق لا نتحرك لنضع لغتنا على طريقها الصحيح علمًا وتعليمًا وفكرًا وثقافةً. لقد بات مفكرونا لا يأبهون بثوابت الأمة ولا يطبقون مستحقاتها على أنفسهم وعلى أبنائهم وباتت القومية والوطنية كلمات تحتويها الخطب لتفضى إلى خطب فكرى لا يمكن لمن له قلب أن يتعايش معه! أليس فى تعريب الأمة بداية حقيقية لتجانس أفرادها وتكامل جهودهم وتوحد هدفهم دونما رطانة جوفاء تضمر من النكوص عن فعل الواجب والاستكانة للواقع وانتظار المدد الأجنبى بدون هندسة لمؤسساتنا وإمكاناتنا هى ما نخطط له بإرادتنا السلبية؟

هندسة المجتمع وتحطيم اللغة

د. محمد يونس الحملاوى ينشر فى الأهرام المسائى يوم ٠٤ - ٠٣ - ٢٠١٦

حين يتساءل الفرد عن آلية تقيس صدق الكلمات أصدق من الفعل فلن يجد إلا السراب فالفعل هو الوصفة السحرية لصدق القول. وحين تتحدد الملامح ينطلق القول ليبرهن على صدق العمل من عدمه أو قل العكس ليبرهن العمل على صدق القول! وسط تلك الجزئيات التى تشكل واقع حياتنا تجد حروف الكلمات تتقاذفها الرياح لتبنى سرابا لا قاع له ولا جناح. تبقى اللغة كآلية التواصل الأولى بين البشر عبر اللحظة وعبر التاريخ بامتداداته السابقة واللاحقة، ولكنها تبقى حبيسة عمل أصحابها. وحتى لا نشخصن الأمور دلونى على من يرفع علم العروبة ولا يتحدث العربية؟ دعونا نسأل من يتصدى لأحد أهم ثوابت الأمة وهو لغتها ولا يتحدث بها بل ويتفاخر بأن لسانه معوج ولا يجد اللفظ العربى للمعنى الذى يقصده ويجده فى لغة أخرى حاول من احتل أرضنا أن يغرسها فينا جميعًا فصحت النبتة فى الأرض الجرداء ولم تصح فى الأرض الصالحة.

اللغة فى أى مجتمع مرآة لعمله ونضجه وثقافته، وحين تتوحد جزئياته تتوحد لغته. ولننظر إلى أى مجتمع متقدم حديثًا أو قديمًا لنكتشف أن رفاة المجتمع تتناغم مع نقاء لغته فى علاقة تبادلية لا فكاك منها. يقول المثل الأيرلندي: دولة بلا لغة هى دولة بلا روح. ولنتذكر أن أيرلندا الحالية قامت ونهضت على أكتاف بعث لغتها الأيرلندية. ولكننا كما قال الفيلسوف الألمانى هيجل فى القرن التاسع عشر: إن ما تُعلمنا إياه الخبرة والتاريخ هو أن الناس والحكومات لم يتعلموا أبدًا من التاريخ ولم يتصرفوا بناءً على مبادئ مستخلصة منه. هذا الموقف نجده أمام أعيننا فى حياتنا للأسف، دون أن تحرك النخبة (ولنتساءل ما هى النخبة؟) ساكنًا رغم

أن هذا هو واجبها بالأساس. وأخشى أن يكونوا قد طبقوا مقولة الرئيس الأمريكى إبراهام لينكولن: من الأفضل أن تظل صامتًا ويُظَن أنك أحمق عن أن تتكلم وتزيل كل الشكوك.

قد تتعجب من كم الكتابات بغير العربية التى تجدها فى الشارع وفى المحال العامة وفى المصالح الحكومية بل وفى التعليم الذى بات وللأسف قرين التمكن من لغة أجنبية رغم تعارض ذلك مع أبسط قواعد التربية. وحتى لا نظلم أحدا فلقد جارت كليات التربية عندنا السوق وفتحت شُعبًا للتدريس فى التعليم العام بغير لغتنا العربية تلبية لمتطلبات السوق ووزارة التربية والتعليم التى أجرت دراسة علمية خلصت إلى أن تأثير التدريس بغير العربية فى مرحلة التعليم الأساسى سلبى ولكن الوزارة استمرت فى هذا الهراء لتدرس الأطفال لغة أجنبية بدًا من الصفوف الأولى فى مرحلة التعليم الابتدائى ضاربة بعرض الحائط جميع قواعد التربية والتعليم! وبدلاً من أن تتصدى نخب التربية والتعليم لهذا المشهد أرسلوا أبناءهم إلى تلك المدارس! واستمر مسلسل الهدم ليستمر التعليم الجامعى منذ الاحتلال البريطانى لمصر والاحتلال الفرنسى للجزائر وغيرهما من بلداننا العربية بلغة أجنبية دون أن نُقَيِّم التجربة بل تخطينا ذلك فبدأنا ندرس ما استقر تعليمه بالعربية بلغات أجنبية ليصل مؤشر التنافسية العالمى الأخير بالنسبة لمصر للتعليم العام ١٣٩ وبالنسبة للتعليم العالى والتدريب ١١١ وذلك من ١٤٠ دولة!

يقول هيجل: لا يمكن إنجاز شيء عظيم دون ولع به. فهل نحن مولعون بالتنمية ومولعون بمجتمعنا وبأمتنا وبأساس ركين لها وهو لغتنا العربية، أم أن ما نلوكه صباح مساء لا ينم عن ذلك؟ دعونا نسمع السياسيين بل ومن يمتهن اللغة لنعرف هل هم مولعون بلغتنا أم أنهم مولعون بتحطيمها على ألسنتهم فى رسالة مفادها أننا نتكسب من استمرار المهزلة!

هندسة تعريب المجتمع

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ١٥ - ٠٤ - ٢٠١٦

لا يخالجنى شك كما لا يخالج أغلبنا أن مجتمعنا يسير للخلف ولا نفيق إلا حينما نصطدم بمقولة إن البشرية قد تكون أفضل إذا أبيد الجنس العربي! العجيب أن من ينادون بهذا يضعون أمامك بعض المعلومات التى تستفزك وتستنفرك كى تستيقظ، فالعرب حاليًا أقل عطاءً من غيرهم بالنسبة لعددهم وهم الحضارة القديمة الوحيدة التى لا توجد على خريطة العالم المتقدم فجميع الحضارات القديمة غدت فى مواقع متقدمة علميًا عدا العرب.
الأمر المثير للدهشة أن العرب أضافوا قديمًا للعلم وللعالم ما لا يمكن إنكاره، ولكنهم تقاعسوا عن الاستمرار فى هذا الأمر؛ وهو بيت الداء؛ وللأسف لا يحاول أساتذة الجامعات حل هذا المشكل أو تفسير هذه الظاهرة، رغم أنها من صميم عملهم! لقد أصيب العمل العلمى فى جامعاتنا بالشلل وطفت السرقات العلمية على السطح فى العديد من المواقع دون أن نحرك ساكنًا. العرب أضافوا قديما للعلم وكانوا سادة العلم لقرون عديدة ولهذا لا يمكن أن يكونوا ضد العلم أو ضد قيم العلم من حيث المصداقية والأمانة وكل ما يمثله العلم من قيم، فما هى جرثومة التخلف التى أصابتهم حتى يمكننا استكشاف طرق العلاج؟

فى إحدى طبعات قاموس وبستر الشهير أتى تعريف العربى على أنه: متشدد متشرد حقير تافه طفيلى متسول؛ عاكسا صورته النمطية لدى الغرب. الإنسان العربى الآن لا ينتج علمًا، بل تنزع نظمه التعليمية والثقافية إلى سلخه عن عروبته فهو فاقد لعروبته بواقعه المنهزم نفسيا بالمقام الأول والذى وصل به الأمر إلى أن بات

يتسول تاريخه ليخدع نفسه متناسيًا أصول الحكمة العربية والقوامة العربية من السعى ومداومة العمل والتى تشدد على أن الفتى من يقول ها أنا ذا مستلهمًا من تاريخه ومن تاريخ غيره العبر والعظات. فى مجتمعنا بتنا لا نهتم إلا بالضيق من أمورنا وكأن مجتمعنا وعاءً يمكننا تركه وقتما نريد كما يفعل البعض الآن بحثًا عن جنسية دولة غير عربية فلم يعد بمستغرب الذهاب لدول الغرب لوضع مواليد الميسورين بحثا عن جنسية أخرى فى الكبر وكأنهم يراهنون على الماضى ثم يعودون للعمل فى مجتمعنا ليحاولوا ابتزازه حتى الثمالة! هذه الصورة النمطية التى يعطيها العربى لغيره لا تبعث على الاحترام سواء منا كعرب أم منهم كأجانب!

وبعيدًا عن بحور السياسة ومتاهاتها وإن كانت السياسة فى قلب كل عمل حسن أو قبح فحين نغوص فى بحر قضية التنمية تتجرد الأمور وكأنها الأولى بالرعاية. ومن تلك الأمور قضية لغة المجتمع والتى باتت منسية فى خضم الزبد الذى يقذفه بحر السياسة غير مدركين لحركة الأمواج التى تقذف ذلك الزبد. لقد حاول البعض منذ الاحتلال الأجنبى لبلادنا زحزحتنا عن لغتنا وفشل ولكنه الآن يطل برأس أعوانه وأذنابه ليهدم المعبد من الداخل. لقد استعصت الجزائر على فرنستها وحافظت على عروبتها رغم التنكيل المستمر بأهلها، ولكن البعض يحاول الآن تحت دعاوى غير صريحة تدعو للانسلاخ من العروبة وربط شعب المليون شهيد بالغرب، يحاول تنحية العربية عن المسرح اللغوى رغم تصدى البعض له. قضية اللغة العربية فى الجزائر قضية تكاد تتطابق مع مثيلاتها فى مختلف الدول العربية وهو ما يستلزم وعى النخبة (!) بمقومات حاضرنا حتى لا نصحوا يومًا ونجد أننا الذين نتحزب لتعريف وبستر! لقد فعل الجزائريون حسنًا وقت سطوع جذوة الوطنية حين اهتموا بتعريب التعليم لأنه المدخل الأول والأهم لتعريب المجتمع ومن قلبه تعريب التعليم الجامعى فهو قاطرة تعريب التعليم العام ومن ثم تعريب الأمة.

هندسة المجتمع: تعريب التعليم والجامعة.. الفريضة الغائبة

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢٢ - ٠٤ - ٢٠١٦

قد لا تجادل غالبيتنا فى أهمية التعليم الجيد بالنسبة لتنمية المجتمع، ولكنها تجادل فى استحقاقات ذلك. وبدون الدخول فى نقاشات جانبية يمكننا استنباط علاقة طردية بين مستوى الجامعات فى أى مجتمع ودرجة تقدمه من خلال العديد من المؤشرات ومنها حالة التعليم الجامعى وقبل الجامعى فى المجتمع. ولا تقف تنمية المجتمع عند المؤشرات الاقتصادية، بل تتعداها إلى مؤشرات الحالة العلمية والاجتماعية والرفاه المعيشية وغيرها. وسط تلك المؤشرات يبرز عامل مشترك بين مختلف المجتمعات المتقدمة وهو لغة المجتمع القومية كعنصر محايد يمكن التحقق منه بمعزل عن المؤشرات الأخرى وإن كان لانعكاساته الثقافية تأثير على تنمية المجتمع. تقف اللغة فى المجتمعات المتقدمة كعامل أساسى فى تنميته لتصب فيها مختلف مناشطه دون التغافل عن التبادل المعلوماتى والثقافى مع غيره من المجتمعات من خلال لغاتها الأجنبية. ويجدر بنا الإشارة إلى أن التنمية بمفهومها الحقيقى لا تَعنِى ولا تُعنَى بتنمية شريحة معينة من شرائح المجتمع عوضًا عن تنمية المجتمع ككل. والمثال الذى يحضرنا فى مجال التعليم فى مصر هو (بحسن أو بسوء ظن) أن تنمية قطاع صغير من المدارس سوف يؤدى إلى تنمية التعليم ككل كما هو حادث فى المدارس التجريبية للغات (التى تم تغيير اسمها إلى المدارس الرسمية مؤخرًا) وبها تم استبدال الإنجليزية كلغة تدريس لمناهج العلوم والرياضيات وغيرها من المواد باللغة العربية، كما تم تخفيض سن بدء تعليم اللغة الأجنبية على مستوى جميع المدارس بعكس ما أوصت به الدراسات التربوية.

العجيب فى الأمر أن كليات التربية قررت أن تعضد هذا التوجه بإنشاء شعب لتعليم المواد العلمية باللغات الأجنبية بعكس الدراسات العلمية التربوية التى أجريت فى هذا المجال، وهو أمر سايرت فيه وزارة التعليم بعدم اتباع المنطق العلمى، بل وسايرت فيه الكليات العلمية التى استجابت طواعيةً أو قهرًا لمنطق المحتل الإنجليزى لمصر فور احتلالنا عام ١٨٨٢م، وتناست أن تجابه المشكلات الحقيقية للتعليم ومنها الأعداد الكبيرة فى المدارس والجامعات على حد سواء! وسط ما يثيره دور اللغة من جدال يطفو الحديث عن دور الجامعات كرائدة لحركة المجتمع بإمداده بالأفكار والنظريات والقيم، بل وبالأشخاص القادرين على مجابهة تحدياته وهو ما نشاهده فى المجتمعات المتقدمة. وعلى العكس من هذا تمرض الجامعات وتتقوقع فى المجتمعات المتخلفة فلا نكاد نسمع لها أدنى صوت. والمتابع لحالة مجتمعنا يمكنه الحكم على درجة وعيه من خلال حالة جامعاته التى تفرخ على أحسن الفروض شبابا لغير مجتمعنا! لم تقم الجامعة فى مصر بواجبها تجاه المجتمع لأسباب عديدة لا يمكن أن نلغى منها الدور الشخصى لأستاذ الجامعة ودور اللغة فى العملية التعليمية بصورة علمية وهما أمران لا يرتبطان بأى عائق سياسى أو قانونى. وبالنسبة للغة التعليم نجد أن القانون بمختلف درجاته يعضد ويجرم مخالفة التعليم بغير العربية لغتنا القومية. لقد وصل الأمر إلى أن خالف القائمون على أمر التعليم فى محيطهم الشخصى والعام القانون بإنشاء مدارس تدرس العلوم باللغات الأجنبية وبممارسة ذلك فى عملهم الجامعي! لقد سايرت الجامعة المجتمع فى تدهوره فأعطته ركلة فى منحدره، فهل يمكننا كأساتذة جامعيين إيقاف ذلك، بل وتعديل مسار المجتمع إلى أعلى ليس فقط لتقوم الجامعة بدورها المنوط بها من ريادة للمجتمع بل وليتجانس عملها مع أصول المنهج العلمى المفترض فيها اتباعه؟ وهل يمكن أن تقوم الجامعة بواجباتها الأساسية الغائبة والتى لم يتبق منها إلا التعليم بصورة علمية من خلال لغتنا القومية رفعا لكفاءته، عسى أن تسهم فى تنمية المجتمع؟

هندسة المجتمع وأرقامنا العربية

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢٩ - ٠٤ - ٢٠١٦

اللغة القومية هى الوعاء الذى يحتوى مختف مناشط المجتمع وآماله وتاريخه وتطلعاته ولهذا فهى تعكس حالة المجتمع كما أن ازدهار المجتمع يؤدى إلى ازدهار اللغة فى الوقت نفسه. لهذا يحرص المحتل أول ما يحرص، على اجتثاث جذور لغة البلاد التى يحتلها لتنعقد له الغلبة الفكرية بالأساس وهو ما يسهل عليه ترويج ادعاءاته بأنه لم يأت محتلاً بل أتى لتحرير البلاد والعباد وتنويرهم ونقلهم من غيابات الجهل إلى أفق المدنية. ولعل التاريخ يشهد على مدى صدق تلك المقولة حيث مازالت دول إفريقيا ترزح تحت خط الفقر والعبودية رغم طول العبودية والنهب المستمر لثرواتها. واللغة تشمل ضمن ما تشمل الرقم وهو متعدد الأشكال والمنظومات ولعلى لا أجانب الصواب ان قلت أن المنظومة الرئيسية للأرقام هى المنظومة العشرية. ولقد عبرت العديد من الحضارات عن طريقة لكتابة تلك الأرقام بصور مختلفة، ولكنها جميعًا لم تستطع أن تختصر كتابة الأرقام بصورة منظومية. ويرجع الفضل فى كتابة الأرقام العشرية بالصورة التى نجدها اليوم إلى محمد بن موسى الخوارزمى، والتى جاءت فى كتابه الجبر والمقابلة والتى اخترعها فى بغداد العروبة عام ٢٠٤ هجرية.

تتميز الأرقام التى اخترعها الخوارزمى والتى استمر استعمالها بالشكل العربى الذى اخترعه الخوارزمى حتى يومنا هذا دون توقف فيما يزيد على اثنى عشر قرنًا بكفاءة بحيث لا يمكننا تخيل العالم بدونها فهى اختراع اختراق فى مسيرة البشرية. ولقد تم تطويع الشكل العربى الأصيل الذى اخترعه الخوارزمى والمستخدم فى

مصر ومختلف الدول العربية ليلائم حروف الدول الأخرى فنشأ عن هذا التطويع ما يعرف بالأرقام الغربية لتلائم الحرف اللاتينى. ولأن الغرب قد عرف منظومة الرقم العشرى من عرب الأندلس لذا أطلق عليها منظومة الرقم العربى وهو ما حدا بالبعض أن يظنوا أن الغرب (الذى لا يخطئ والذى أطلق عليها أرقامًا عربية) قد أشار إلى عروبة الشكل الذى تم تطويعه ليلائم حرفه اللاتينى وهو سند كاف للفظ رقمنا العربى الأصيل واستخدام الشكل الغربى وهو تلبيس وخلط وقلب للأمور ما كان أن يقع فيه بعض العرب وخاصة فى شمال إفريقيا حيث جذور المحتل مازالت تقوم بمهامها! وللإنصاف فلقد تشايع البعض لشكل الرقم الغربى بحسن نية دون تدقيق فى الأمر (ومن البعض بسوء نية) ولكن بعد قرارات مجامع اللغة العربية فى القاهرة وعمان وبغداد والناصة على عروبة شكل الأرقام المستخدم فى مصر ومشرقها وعدم عروبة الشكل الغربى للأرقام، وما قام به العديد من الباحثين وما قامت به الجمعية المصرية لتعريب العلوم بإثبات أن شكل الرقم المستخدم فى مصر هو الشكل العربى الأصيل وبناء على قرار اتحاد المجامع اللغوية العربية بالنص على أنه على من يستخدم الرقم الغربى العدول عن استخدامه والعودة إلى الرقم العربى الأصيل، لم تبق حجة لعدم استخدام الرقم العربى الأصيل فى مختلف المحافل والمطبوعات.

وأشير الى أنه لا يوجد سند علمى لعروبة شكل الرقم الغربى سوى عبارات مبهمة تقنع فقط من يرتدى قبعة الرجل الغربى. كما يجدر الإشارة إلى أن البحوث العلمية تثبت أن أرقامنا العربية الأصيلة أكفأ من الأخرى الغربية كما أنها تتوائم مع حرفنا العربى بصورة كاملة عكس الأرقام الغربية .ولهذا لا يوجد سند للفظ رقمنا العربى وإحلال الرقم الآخر مكانه. إن الحفاظ على رقمنا العربى وحرفنا العربى يصب مباشرة فى الحفاظ على هويتنا ووجودنا الحضارى عسى أن نستشعر العزة فى تاريخنا ليحفزنا لإرجاع حضارة آن لها أن تبزغ بعد غروبها بقرون؛ فهل من معضد؟!

هندسة المجتمع ولغة التدريس الجامعى

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢٤ - ٠٦ - ٢٠١٦

دعيت لحضور ثلاثة لقاءات مع ثلاثة رؤساء عرب أطاحت بثلاثتهم رياح التغيير والتغيير المضاد التى هبت على العالم العربى. أتذكر جيدًا من تلك الأحاديث خطبة واحدة لأحدهم حضرتها فى القصر الرئاسى إبان رئاسته تحدث فيها بصفته أستاذًا جامعيًا خابر ما معنى التدريس بلغة لا يمتلكها من يدرسون بها وأحيانًا من يدرسون بها وكعروبى يريد لهذه الأمة أن تتحد فى إطار الأخوة والمصالح ولا يمكن ذلك إلا مع وجود العامل الثقافى الأول وهو اللغة العربية ومن ثم إعطائها الدور المحورى فى هذا التكوين الوحدوى السياسى، مشيرا إلى وصوله إلى عدد من القناعات منها عدم جدارتنا مطلقًا للغة العظمى التى شُرِفنا بها وأن الرهان على اللغات الأجنبية كى نختصر الوصول للحداثة كان رهانًا فاسدًا وخاطئًا منذ الأساس وكان واحدًا من بين الرهانات الخاطئة والفاسدة الأخرى سواء تعلق الأمر بالنظام السياسى والنظام الاقتصادى والنظام الاجتماعى وهذه الخيارات الخاطئة فى كل الميادين ومن جملتها خيار اللغة لم تفرز إلا مزيدًا من التبعية ومزيدًا من التخلف فى كل الميادين ومنها الميدان العلمى، وأن الأمم لا تبنى ولا تتطور إلا بلغتها. ولا يجب تضييع أى وقت للنقاش فى هذه البديهيات مع الذين مازالوا يكابرون فى هذا الموضوع رغم كل التجارب واعتبارهم جزءً من المشكلة والتعامل معهم على هذا الأساس. واستطرد قائلاً إن مشروعنا للتحرر الشامل واستعادة لغتنا ومكانتها مشروع واحد يصب كله فى نفس الهدف، وعماد ذلك هو اللغة التى تصب مباشرة فى الهوية.

على جانب مأدبة طعام تشاركنا فيها فى حوار عن قضاء الوقت تواصلت بعدها مع أستاذى هندسة وطب حول ماذا أضاف أساتذة الجامعة للمجتمع تعجب فى بدايتها أستاذ الهندسة من السؤال ولكننى استطردت لأشير إلى أن أغلب أساتذة الجامعة لا يستطيعون ممارسة ما يدرسونه فى قاعات المحاضرات! ولم يستمر النقاش طويلاً حول هذه النقطة فى محاولة لإبعاد اللوم عن أساتذة الجامعة بالارتكان إلى ضعف ميزانيات الجامعة وغيرها من الأسباب التى تقف فى مرتبة متأخرة فى سلم أسباب ضعف الجامعة وأساتذتها. وفى هذا الصدد كان لابد أن أشير إلى ضعف آلية ربط الجامعة بالصناعة وإلى عزوف الأساتذة عن هذا المجال بالإضافة إلى أننا ليس لدينا صناعة بالمعنى الحقيقى فالصناعة تبدأ من التصميم والتطوير وهو ما نفتقده فى جل مصانعنا والتى هى ليست بمصانع بالمعنى الحقيقى. ونتيجة لوضع الجامعة باتت الصناعة فى وضع فاقد الشيء فهى طاردة غالبًا لنهج التصميم والتطوير، وباتت مشاكل الجامعة تطغى على الصناعة. وليس هذا بمبرر لوضعنا التقنى المتردى ولكنها محاولة لوضع أيدينا على مكامن الخلل بغية الإصلاح والذى أعتقد أنه يمكن أن يأتى فى ذات الوقت من الصناعة، إن آمن بها رجالاتها ولكن المكسب السريع وعدم الثقة فى الوضع الاقتصادى المتأزم يطغيان على المشهد، فالصناعة نهجها طويل الأمد بعكس التجارة ذات الدورة السريعة لرأس المال. قادنا الحديث إلى طرائق تدريسنا فى الجامعة وصولاً إلى لغة التدريس التى أشار أحد محدثى إلى أنها بالطبع الإنجليزية وهو الذى حصل على الدكتوراه من فرنسا فى هندسة الاتصالات، فكان سؤالى هل يمكنكم إعطاء محاضرة لمدة ساعة ونصف بالإنجليزية فأجاب ولكن الطلبة لن يفهموا وهنا كان الرد أنت ترسل على تردد والطلبة لابد أن يستقبلوا على نفس التردد وإلا كانت المعلومات مشوشة وضاع أغلب الوقت فى محاولة فك طلاسم اللغة فهل يمكننا أن نفلت من تلك المعضلة بتعليم الطلبة بلغتهم أم أننا ندعى أننا ندرس؟

هندسة المجتمع ونهجه اللغوى

د. محمد يونس الحملاوىنشر فى الأهرام المسائى يوم ١٦ - ١٢ - ٢٠١٦

يخيل إلينا حينما نتجول فى شوارع القاهرة حيث اللافتات والإعلانات المبهرة التى تتخاصم مع لغتنا العربية بصورة مستفزة أنها لا تتحدى فقط هوية الأمة، بل تتحدى القانون الذى باتت نصوصه التى تتحدث عن اللغة العربية محل نسيان. الحديث عن وظائف اللغة وأهميتها فى التكوين المجتمعى للأمم بات أمرًا ملحًا فى ظل ما تعانيه أمتنا من تردٍ فى العديد من المجالات؛ وهو ما يستدعى البحث عن حلول جذرية للحفاظ على هويتنا كأمة عربية واحدة. وبدراسة الحالة اللغوية للمجتمع العربى سوف نجد لغة عربية صحيحة ولغات أجنبية؛ وتحديدًا الإنجليزية والفرنسية؛ تزاحم العربية خاصة فى محافل العلم، بالإضافة إلى لهجات عامية تختلف من منطقة لأخرى داخل القطر الواحد وتنتشر حينما يقصر أهل العربية عن الحفاظ على لغتهم، ثم هناك لغات فى بعض مناطق الأمة مثل الكردية والنوبية والأمازيغية (وثلاثتهم لغات شفاهية طيلة قرون) والتى تحاول أن تجد لها موطئ قدم على حساب اللغة القومية فى وطننا العربى مع العلم أن لغتين منهما يدقان ناقوس الخطر فى أرض الكنانة! ويبقى أن نتذكر أن الخريطة اللغوية فى المنطقة العربية متجانسة بالأساس عدا بعض المحاولات الغربية على جسد الأمة التى تحاول اقتطاع أجزاء منها، وتفتيت وحدتها رغم أن العربية كانت (وستظل) الوعاء الحاضن لمختلف جهود المنطقة العربية بمختلف عصبياتها حيث يثبت التاريخ أن قوتها فى تجردها من النزعات الشعوبية، فالعربية فى حد ذاتها هى اللسان وليست جنسًا بأى حال من الأحوال. لقد تأرجحت نجاحات محاولات الحفاظ على اللغة العربية فى مسلسل الفعل ورد الفعل بين النجاح النسبى والتدنى المقصود عدا بعض التجارب التى تعد على أصابع اليد الواحدة فى العراق قبل الاحتلال وفى سوريا،

فكلتاهما حظيتا بنتائج متقدمة فى سلم التنمية نسبيًا حيث التعليم يتم بالعربية بصورة كاملة. والعجيب أن هذا الأمر لم يدق ناقوس الفكر لدى الدول العربية الأخرى لتبقى لغة التعليم غير اللغة القومية. لم ينل التعليم باللغة القومية كمكون أساسى من مكونات الأمم الاهتمام الكافى من مخططى آليات التنمية فى أغلب أقطارنا العربية، وبتنا نطبق أسلوب القص واللصق فى بنية تعليمنا دون أن نلتفت إلى أن اللغة التى نستعير مناهجها هى اللغة القومية لتلك الأقطار التى يتم فيها تدريس تلك المقررات. هذا الأمر لم يؤدِ إلى التنمية المرجوة بل شجع الاتجاهات الشعوبية لنشر لغاتها على حساب اللغة العربية، وازداد الأمر انتكاسًا ببروز الاتجاهات الشعوبية للانتقاص من العربية كحاضنة لأمة واحدة.

تشير العديد من مؤشرات التنمية فى الدول المتقدمة والدول المتخلفة أن للغة التعليم تأثيرًا على مستوى التعليم وعلى نواتجه وعلى ناتج التنمية الصناعية وعلى صحة المجتمع بل وعلى حركة البحث العلمى فيه. وتصب جميع تلك المؤشرات فى إيجابية استخدام اللغة القومية كلغة وحيدة فى المجتمع ليس فقط من باب السواء النفسى لأفراده، ولكن من باب صهر مختلف منتوجات أفراد المجتمع فى بوتقة واحدة تشكل بنية هذا المجتمع وتحافظ على لغته وثوابته فى ذات الوقت.

قضية اللغة لم تأخذ حقها من البحث حال الحديث عن التنمية بل على العكس باتت تسكن فى غيابات الفكر متجاهلين أن اللغة الواحدة الموحَدة الموحِدة كانت هى القاطرة التى قطرت التنمية فى العديد من الدول، ومنها فيتنام التى ذاقت من ويلات الحروب ما ندركه وما لا ندركه. لقد بات الضرب بالقانون بعرض الحائط أمرًا لا ينبغى السكوت عليه خاصة إن كان الأمر يخص الهوية التى تستبيحها العامية واللغات الأجنبية .

هندسة المجتمع والمقاطعة اللغوية

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢٣ - ١٢ - ٢٠١٦

غالبًا ما يتبادر للذهن أن المقاطعة تتعلق بالاقتصاد وإن كانت هى الغالبة لكنها ليست الوحيدة فهناك المقاطعة السياسية وهناك الاجتماعية وهناك اللغوية وغيرها طبقًا للباعث ومجال عمل المقاطعة. فى كثير من الأحيان يدعو للمقاطعة فصيل سياسى أو دولة أو مجموعة دول كمقاطعة كوبا على سبيل المثال من قبل الولايات المتحدة،
وأحيانا يدعو لها مفكرون اتحدوا على توجه معين بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية كمقاطعة بعض أساتذة الجامعات البريطانية للجامعات الإسرائيلية ردًا على جرائم الحرب التى تفعلها إسرائيل تجاه الفلسطينيين. وفى أحيان أخرى يكون الباعث لها أمور اجتماعية كمقاطعة الأشخاص أو العائلات لبعضهم البعض كما يحدث فى حالة نشوب نزاع لا يستلزم رد فعل عنيف فتكون المقاطعة نوعًا من أنواع الردع المستتر. كما تنشأ المقاطعة من أفراد أو جماعات تجاه فصيل آخر يبدى من الأفعال؛ فى نظر الفرد أو الجماعة؛ ما يضر كيان المجتمع حين تقصر القوانين والقواعد الحاكمة للمجتمع عن التعامل مع تلك الأفعال والظواهر وحين لا تؤدى النصائح والنداءات مبتغاها! ومن الأمور التى لا يلتفت إليها البعض ظاهرة كتابة الكلمات العربية بحروف أجنبية وهى توجه قديم نشأ إبان الاحتلال الإنجليزى لمصر من بعض السياسيين تشبها بما أحدثه كمال أتاتورك فى تركيا من استبدال الحرف اللاتينى بالحرف العربى. وللأسف انجرف فى هذا التيار بعض وجهاء القوم (حسب ما يروجه الإعلام) أمثال أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد ووزير الحقانية (العدل) عبد العزيز فهمى الذى وضع مرادفات للحروف العربية بالحروف اللاتينية ومن عجائب الأمور أن الدكتور طه حسين امتدح هذا التوجه فى مجمع اللغة العربية المصرى ولكن الأمور لم تسر حسب مبتغى

هؤلاء الأفراد الأعلام فبقى الحرف العربى كما هو وإن ظهرت مناغشات بين الحين والآخر لأفراد بل ولشركات تدعو إلى هذا الفعل المستقبح الذى يمثل خطرًا واضحًا على ثقافتنا حيث يؤدى إلى قطعنا عن تراثنا وهو ذات الغرض الذى أراده أتاتورك.

والعجيب أن هناك من الأفراد من يروجون لهذا فعليا على شبكات التواصل الاجتماعى بحجج ممجوجة لا منطق بها مثل الاعتياد على ذلك الحرف ولكنها فى الحقيقة ترسل رسالة مؤداها أن حرفنا العربى قاصر عن أن يفِ بلغة الحوار وهو ما ينفيه المنطق وينفيه الواقع اللغوى للغات العالم التى صمدت لقرون فحرفنا العربى المكتوب أقدم الحروف المستخدمة على الإطلاق. وحيث لم نسمع أية دعوات حكومية لاستهجان تلك الآلية لكتابة الحرف العربى على مواقع التواصل الاجتماعى فهل نقف كأفراد وكمجموعات وكمجتمع مدنى عاجزين عن التصدى لها، أم أن نقاطع تلك الكتابات؟ تلك المقاطعة لا تأتى من فصيل سياسى أو من فصيل اجتماعى بل من فصيل يرى أن ما يُفعَل باللغة من أبنائها هو عين ما دعا إليه أذناب المحتل الإنجليزى لمصر من تشويه لغتنا وتراثنا وثقافتنا ليفضى الأمر إلى مسخ لا يتقن العربية ولا يتقن الإنجليزية أو غيرها من لغات الغرب.

ولقد هب البعض بوضع برامج لتحويل ذلك المسخ إلى الحرف العربى ولكنها خطوة لم تردع ممارسى كتابة لغتنا بحرف أجنبى وإن كانت خطوة حجبت بعض أضرار ذلك الفعل. ورغم دعوات البعض لإيقاف الظاهرة إلا أنها بقيت لتشير إلى شرخ فى هوية الشباب الذين يكتبون لغتنا بحروف أجنبية بمنهاج ينزع اللغة خطوة خطوة بأيدى أبنائها. لقد رحبت على صفحتى فى الفيسبوك بمن يكتب بعربية صحيحة أو بإنجليزية صحيحة، فهل أنا بهذا الفعل أمام مقاطعة لغوية لما يسمونه لغة الفرانكوآراب؟ وللحديث بقية .

عين على الهدف: البوكليت كمثال

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢٤ - ٠٢ - ٢٠١٧

غالبًا ما تضيع من تعاملاتنا العامة والشخصية بوصلة قضايانا، وسط مسيرة الحياة استعجالاً للنتيجة أو انشغالاً عن التفاصيل أو اهتمامًا بواقع معاش يلح علينا كى ننسى ونتناسى أهدافنا وفى النهاية نجد أن غالبية أعمالنا إما مبتورة أو لا تخدم الهدف الذى بدأنا له العمل أو تصب فى مصلحة الطرف المقابل وهو دومًا حاضر الذهن للانقضاض على كل منجز بل ولاصطياد هفواتنا. وضوح الهدف وبالتالى وضع آليات تحقيقه بصورة واضحة محددة قابلة للقياس جد مطلوب لتحقيقه.

ولا يعنى ذلك ألا نحدث آليات العمل بل إن وضع آليات بديلة ومتعددة ومدروسة أمر جد مطلوب. فى الغرب والشرق على حد سواء هناك العديد من مراكز استشراف المستقبل لوضع الخطط البديلة لمختلف المواقف وهو أمر جد مطلوب لتلافى الكوارث، بل والعثرات للوصول بأى قطاع لهدفه المرصود! والعجيب أن هذا الفكر يكاد أن يغيب عن واقعنا رغم أن حضارتنا أضافت هذا الفكر للعالم وصاغته فى أطر محددة فكان عندنا الأرأيتيون الذين كانوا يضعون الفروض التى كانت تبدو غريبة، بل ومستحيلة أحيانًا فى تعاملاتهم مع مختلف القضايا حتى ليُخيل إليك أنه لا يوجد موقف لم يتم التعامل معه وبالتالى تقلص حجم المفاجآت فى تعاملاتهم. كان هذا هو نهجنا تركناه واكتسبه غيرنا وبتنا نتعامل مع مفاجآت فى أغلب الأحوال!

بمتابعة آلية القضاء على تفشى ظاهرة الغش فى الامتحانات العامة تفتق ذهن تربويين عن نظام البوكليت ليؤسس لتطوير مرتقب للقضاء على تلك الظاهرة خاصة فى مادة اللغة العربية. وبمحاولة فهم ماهية النظام

وجدت توضيحًا له من أساتذة للغة العربية بكليات للتربية فتعجبت من اطلاق هذا اللفظ والذى هو ترجمة حرفية إنجليزية لكلمة كتيب، كونه يروج لإعطاء انطباع خادع للعامة عن اختراع جديد سيحقق ما لا خطر على بال أحد، وتساءلت أهو أمر تسمى من عقدة نقص تجاه لغتنا العربية فاستقدمنا لفظًا إنجليزيًا للتدليس على العامة لإيهامهم بإتياننا بما لم تجد به قرائح الأولين متناسين أن البطولة الحقيقية فى الإقدام بشفافية وبمطابقة الفكر للواقع وبخطط للمستقبل لا بتضييع الهدف والإيهام بسراب، أم أنه كان ضمن مجموعة من البحوث استجلبت من على الرفوف بلا إضافة حقيقية أثرت على مسيرة التعليم؟

ورغم ما يردده الإعلام حول هذا الاختراع الجهبذ فلا يمكننا الطعن فى أستاذية مخترعيه لأنهم حققوا المنهج العلمى فى بحوثهم بلا شك، ولكن القضية أننا لم نحقق الهدف من التعليم ولم يتصد أغلب من تعج بهم الساحة لحل القضية بل التزموا الصمت أو شاركوا فى صنع اللاقرار ليظل التعليم هو الرابح (عفوا الخاسر) الوحيد متناسين جودة التعليم! حين يستعمل مسئول اللغة العربية لفظًا أجنبيًا فى غير موضعه فلنتساءل عن فكره وعن ناتج أعماله! ولعلى أكون مخطئًا أن المشهد يوضح تناسى البعض اللغة والتعليم والمسئولية مكتفين بالتحدث عن السراب بلا هدف سوى الظهور تدليسًا على من يعرف ومن لا يعرف ترجمة كلمة بوكليت! ولنتذكر مشاركة كليات التربية والعديد من أساتذتها تدعيما لمنظومة التعليم العام بغير العربية حتى فى المدارس الحكومية، ليرسلوا أبناءهم فى النهاية لمدارس تعلم العلوم بغير العربية لأسباب عدة منها أنهم لم يأسسوا لمنظومة تحل مشاكل تعليم شعبنا. فهل نظام البوكليت نتيجة طبيعية لذلك؟ أم أنه خطوة فى سبيل تعليم العربية بالإنجليزية؟ ويبقى تساؤل: ألنا هدف حتى نضع أعيننا عليه؟ لعلنا نتساءل عن الهدف ثم نتساءل هل لكل فرد منا ولمجموعنا هدف له أولويات واضحة قابلة للقياس نلتف حوله؟

هندسة المجتمع والتعليم الهندسى

د. محمد يونس الحملاوى نشر فى الأهرام المسائى يوم ٢٥ - ١١ - ٢٠١٦

عقدت نقابة المهندسين المصرية بالتعاون مع اتحاد المهندسين العرب؛ ومقراهما بالقاهرة؛ منذ أيام مؤتمر تأثير مخرجات التعليم العام على جودة التعليم الهندسى ورغم انعقاده بأحد أفخم فنادق القاهرة (مما يعنى عدم ضيق ذات اليد) إلا أنه شارك فيه فقط خمس دول عربية بالإضافة إلى مصر؟ والعجيب أن الأوراق المطروحة افترضت أن التعليم الهندسى غريب البنية عن المجتمع لغويًا ولهذا أتت المعالجات لتقرر أن لغتنا ليست جزءً من بنية المعرفة العلمية العملية المطلوبة فى كلا التعليمين العام والهندسى، ومن ثم خلت الأوراق من تأثير لغة التعليم الهندسى الجامعى وما قبله على مهنة الهندسة متناسية تجربتى سوريا والعراق (قبل الاحتلال) حيث يتم التعليم فى كليات الهندسة بالعربية مما أعطى تميزًا واضحًا لهاتين التجربتين المتطابقتين مع التوجه العلمى فى جميع الدول المتقدمة حيث تدرس جميع العلوم فى جميع التخصصات بلغاتها القومية. العجيب أن هذا التجاهل العمد غير العلمى للغة القومية فى التعليم الهندسى أصبح وكأنه من الأمور غير المحكى عنها، فالمشروع المصرى لتطوير التعليم الهندسى مثلاً لم يدرس اللغة القومية كأحد المحددات التى تؤدى إلى تطوير التعليم وكلنا يعرف ماذا أفاد هذا المشروع ماديًا على المشاركين فيه؛ وكفي!

لقد تناسينا دور نقابات المهندسين والجمعيات العلمية الهندسية فى إصلاح بنية التعليم الهندسى بل وفى إصلاح أحوال الهندسة، بنية التنمية فى أى مجتمع. وبعيدًا عن لغة التعليم لعلنا نتساءل عن دور تلك الهيئات فى الحفاظ على المهنة وحماية المهندس المنضبط الذى أصبح عملة نادرة وسط ملف المحليات! وكيف تقف

نقابة المهندسين مكتوفة الأيدى أمام المهندسين الذين يوافقون على تعلية المساكن وهدم بعضها لزرع أبراج مكانها فى وجود بنية تحتية من مياه وصرف صحى وكهرباء وطرق لا تتحمل ذلك؟ لماذا لا تعير النقابة أهمية لهذا الأمر، أم أن الأمر لا يعنيها أو....؟ كلنا يعانى من ملف الفساد ولكن القلة القليلة كسرت حلقته مما يدعونا للتساؤل عن سبب ذلك. أليس ضبط الفساد فى أى موقع مطلبًا جماهيريًا؟ ورغم تعدد أشكال وألوان الفساد إلا أننى لم أسمع عن أى مسئول فى القطاع الهندسى التعليمى أو الصناعى قرر أن يتصدى لتلك القضية من منظور قومى شامل وليس من منظور العمل اليومى، فالكل ينظر للربح أو للمكسب، على أنه المحدد الوحيد للكفاءة وهو ليس بذلك!

وحتى لا نتوه فى زحام الفلسفات دعونا نتساءل ما هو محدد الكفاءة للكثير من أعمالنا؟ حتى فى الأعمال التى لا تتعلق بالجمهور مثل رصف الطرق: هل هناك شارع واحد من شوارع المحروسة يتبع التوصيف القياسي؟ منذ فترة دار حديث بينى وبين أحد الأصدقاء الإنجليز عن استخدام أشعة الليزر فى آليات تسوية وتعبيد الطرق فى مصر ووقتها لم أجد جوابًا لسؤاله، والعجيب أننى حتى الآن لم أجد جوابًا للسؤال رغم أن البعض يصرح بأن طرقنا تضاهى الطرق فى ألمانيا، ولعل التعجب يتلاشى إن كان القصد المنيا! هل أصبح العمل العام فى نقابة المهندسين والجمعيات العلمية الهندسية وكليات الهندسة غير فعال، إن وجد؛ أو على أفضل تقدير يشوبه القصور المنظومي؟ وأين مكان مكانهما فى قضايا تنمية وتطوير المجتمع بمنظوماته المتعددة ليس فقط فى قطاع التعليم الهندسى بل فى قطاع التنمية ككل؟ ولئن كانت الجامعات هى قاطرة التنمية فى كل مجتمع إلا أن جانبًا كبيرًا من هذا العبء يقع على كليات الهندسة دونما إهمال لأهمية الفكر المنظومى فى التنمية والتى تشمل جميع التخصصات وجميع المهن بدرجات مختلفة!